مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية)

الدَّعوَى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد

د. محمد محمود محمد علي

مدرس بقسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة جنوب الوادى

DOI: 10.21608/qarts.2022.90183.1190

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد ٥٣ (الجزء الثاني) يوليو ٢٠٢١

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الدَّعوَى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد

إعداد

د. محمد محمود محمد علي

مدرس بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

mohamed.ali2@art.svu.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الدَّعْوَى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، للتعريف بالدعوى الكيدية في اللغة والاصطلاح وفي القانون الروماني، وأسباب ظهورها، والتدابير القانونية للحد منها، ومدى فاعلية هذه التدابير في الحد من انتشارها، وتجريم الادعاء الكيدي، وإثبات جريمة الادعاء الكيدي، والعقوبات التي فرضها القانون الروماني على المدانين بجريمة الادعاء الكيدي، وأسباب العفو عن المدانين بجريمة الادعاء الكيدي.

الكلمات المفتاحية: الدعوي الكيدية، روما، المتهم، الجريمة.

مقدمة:

كفل القانون الروماني (ius civile) حق التقاضي أمام المحاكم لجميع المواطنين الرومان (cives Romani) منذ فترة مبكرة من تاريخهم، ويرجع الفضل في ذلك إلى المواطنة الرومانية (civitas Romana) التي منحتهم العديد من الحقوق القانونية (ius civitatis) من بينها حق التقاضي.(١) أما الأجانب الذين يعيشون في روما، فإنهم وفقًا للقانون الروماني لم تكن لهم أي حقوق.(٢)

ولا شك أن المواطنين الرومان أدركوا أهمية التقاضي في حل النزاعات وفي تحقيق العدالة (iustitia) فيما بينهم، وفي ردع المجرمين، وكذلك في الحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم، وفي حماية المصلحة العامة للدولة، ولذلك نجدهم لا يتوانوا في رفع دعاواهم القضائية أمام المحاكم، وقد ساعدهم في ذلك المسؤولون القضائيون ذوو سلطة الإمبريوم (imperium) – القناصل والبراترة–، الذين كانت مهمتهم الأساسية نشر وإعلان القوانين ومساعدة المظلومين في الحصول على حقوقهم من خلال التقاضي أمام المحاكم الرومانية.(٣)

وبالنسبة للدراسات السابقة التي أفادت الباحث في دراسة موضوع الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، دراسة "الكسندر" (Alexander) بعنوان، *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*، (Ann arbor، 2002)، الذي تناول فيها المحاكمات في روما في أواخر الجمهورية الرومانية من خلال خطب شيشرون، وتناول فيها الأبعاد المختلفة للمحاكمات، والظروف المحيطة بها. ودراسة "جريندج" (Greenidge) بعنوان: *The Legal Procedure of Cicero's Time*، (Oxford، 1901)، الذي تعرض فيها لإجراءات الادعاء في روما في زمن "شيشرون، ونظام المحاكم في العصرين الملكي والجمهوري، والاجراءات

المدنية والجنائية للادعاء. وأيضًا دراسة " هوي" (Hoy) بعنوان: *Political Influence in Roman Prosecutions 78 B.C. to 60 B.C with a listing of the trials*، (Pennsylvania، Ph. D. diss.، 1952). التي تناول فيها التأثير السياسي على المحاكمات الرومانية خلال الفترة من ٧٨ ق.م إلى ٦٠ ق.م. وكذلك دراسة كامينس" (Camiñas) بعنوان: 'Le "crimen calumniae" dans la "Lex Remnia de calumniatoribus'، *Revue internationale des droits de l'antiquité*، Nº 37، 1990، pp. *117-134* ، التي ركزت بشكل أساسي على دراسة قانون "ريميا الخاص بالادعاء الكيدي"، سواء تاريخ صدوره، أو تسميته، أو أسباب صدوره، أو العقوبات التي تم فرضها المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي.

رغم أهمية هذه الدراسات السابقة، إلا إنها لم تغطى جميع الجوانب الخاصة بموضوع الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، حيث أغفلت هذه الدراسات تناول أسباب ظهور الدعاوى الكيدية، والتدابير والضوابط التي وضعها الرومان للحد منها، وأسباب انتشارها في المجتمع، والمواجهة القانونية لها وتجريمها والعقوبات التي فرضها القانون الروماني على المتهمين بجريمة الادعاء الكيدي، لذا كان من الضروري تسليط مزيدٍ من الضوء على موضوع الدعوي الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد.

الدعوى الكيدية في اللغة والاصطلاح:

عرفت الدَّعْوَى الكيدية في اللغة اللاتينية بمصطلح "كالومنيا" (Calumnia)، أو (Actio calumniosa)،[٤] وهي تعني شكل من أشكال الغش أو الخداع أو الاحتيال،[٥] المتعلق بتوجيه الاتهامات الكيدية ضد الأبرياء،[٦] ترجع أول إشارة إليها خلال قانون "أكيليا للأبتزاز (lex Acilia repetundarum) الصادر سنة ١٢٣

ق.م، الذي وردت فيه بمعنى الاحتيال في تقديم الدعوى القضائية،[٧] ثم بعد ذلك توالت الإشارة إليها عند "شيشرون" سواء أكان ذلك خلال محاكمة "سيكتوس روسكيوس" (Sextus Roscius) التي جرت أحداثها سنة ٨٠ ق.م،[٨] أو خلال محاكمة "سكاوروس" سنة ٥٤ ق.م، الذي تم اتهامه كيدًا من قبل الفرسان بتهمة ابتزاز سكان ولاية سردينيا،[٩] وتمت الإشارة إليها أيضًا خلال محاكمة "جايوس سيمبرونيوس روفوس" (C. Sempronius Rufus) سنة ٥١ ق.م، الذي أدين بجريمة الادعاء الكيدي،[١٠] وتشير إحدى المصادر التاريخية إلى انتشار الدعاوى الكيدية خلال العصر الإمبراطوري بشكل أكبر مما كانت عليه في القرن الأول قبل الميلاد، خاصَة بعد توطيد نظام المكافآت الخاصة بالادعاء، الذي حفز البعض على تقديم الدعاوى الكيدية في هذه الفترة.[١١]

وجاء تعريف الدعوى الكيدية في مجموعة قوانين جستينيان "أو ما يعرف بالديجست" بإنها توجية اتهامات كاذبة أو غير حقيقة،[١٢] لا أساس لها من الصحة، يعلم المدعي أن المدعى عليه بريء منها تمامًا، عول المدعي على إثباتها من خلال خطأ أو ظلم القاضي للمدعى عليه.[١٣] تضمنت الحيلة أو المكر أو المكيدة من قبل المدعي (accusator- petitor) ضد المدعى عليه، [١٤] وبالتالي فهي اتهام باطل (falsa accusatio) الغرض منه إزعاج ومضايقة (vexare) الخصم وتشويه سمعته والافتراء عليه وتعطيله وإعاقته وتأخيره،[١٥] أو التخلص منه – بإدانته بعقوبة الإعدام– أو الاستيلاء على ثروته.[١٦] تمت في معظم الأحيان بدافع الكيد والحقد، أو بتلقي أموال من شخص لتقديم دعوى كيدية ضد شخص آخر.[١٧]

ويتضح لنا مما سبق أن هناك اتفاق كبر بين المصادر الأدبية والمصادر القانونية فيما يتعلق بتعريف الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد،

وأن هناك تشابه بين الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد مع الدعوى الكيدية في العصر الحديث، حيث كان الهدف منهما الانتقام من المدعى عليه وتشويه سّمْعَته وإلحاق الضرر والأذى به.(١٨)

أسباب ظهور الدعوي الكيدية:

على الرغم أن القائمين بدور الادعاء في روما في القرن الأول قبل الميلاد أشخاص عاديون، تقدموا بطلب الادعاء أمام المحكمة ضد آخرون، لم يشغوا أي منصب يلزمهم بتقديم المجرمين للعدالة،(١٩) وكانوا فى نظر القانون الرومانى يقومون بدور نبيل ومهم، أنابوا عن الدولة فى رصد ومعاقبة كل من يحاول الاضرار بالمصلحة العامة للدولة.(٢٠) الإ أن بعض المواطنين في روما في القرن الأول قبل الميلاد، أساؤا استخدام حق الادعاء عن عمد، برفع دعاوى كيدية تتضمن اتهامات كيدية ضد الأبرياء، لتشويه سمعتهم وإلحاق الضرر بهم دون وجه حق.(٢١) وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم يفرض نفسه، ما هي الأسباب الكامنة وراء ظهور الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يمكن تقسيمها إلى شقين، أولهما: أسباب تتعلق بضوابط اجراءات الادعاء، وثانيهما: أسباب تتعلق بأفراد المجتمع.

بالنسبة للأسباب المتعلقة بضوابط اجراءات الادعاء في روما في القرن الأول قبل الميلاد، فإنه على الرغم من وضع الرومان لضوابط وقيود على عملية الادعاء حتي يتم التأكد من حقيقة الدعاوى القضائية وعدم كيديتها.(٢٢) إلا أن البعض استغل بعض ثغرات الادعاء لتقديم دعاوى كيدية ضد الأبرياء، تمثلت هذه الثغرات تمثلت في ثغرة التحايل على قسم الادعاء، وثغرة حق المدعي في سحب الدعوى.

بالنسبة للثغرة القانونية الأولى: المتمثلة في ثغرة التحايل على قسم الادعاء، فإن إجراءات الادعاء في روما في القرن الأول قبل الميلاد،[٢٣] كانت تبدأ بمثول المدعي بين يدي البرايتور أو رئيس المحكمة (Iudex quaestionis) – في الغالب كان الأيديل أو أيديل سابق– لأخذ إذن توجيه الإتهام (nomen deferre- postulatio -nominis delatio postulatio actions–) ضد شخص آخر.[٢٤]

ولم تكن موافقة البرايتور على توجيه الإتهام شيئًا روتينيًا أو مضمونًا في كل الأحوال، فوفقًا لقانون "أكيليا للأبتزاز"، قام البرايتور بإجراء تحقيق (anquisitio) مع المدعي للتحقق من حقيقة الدعوى التي يريد التقدم بها،[٢٥] فإذا اقتنع باسباب توجيه الاتهام، قام مباشرةً بالموافقة على توجيه الاتهام، أما إذا لم يقتنع بأسباب توجيه الاتهام، فإنه قام بإجهاض الدعوى القضائية في مهدها، ومنع المدعي من توجيه الاتهام الكيدي ضد المدعى عليه.[٢٦]

وبعد موافقة البرايتور على توجية الاتهام، قام البرايتور بإلزام المدعي بتأدية قسم (iusiurandum)، للتأكد من نية المدعي ومن حقيقة إدعائه ضد المدعى عليه،[٢٧] عرف هذا القسم بـ (iusiurandum calumniae- Iuramentum calumniae)، ووفقًا لقانون "أكيليا للابتزاز" فإن المدعي أقسم أنه لم يرفع الدعوى لمجرد الخداع أو الكيد (non calumniae causa agere)،[٢٨] وأن لديه أسباب حقيقية وكافية لتقديم ادعائه، وإنه غير مدفوع في ادعائه بأغراض كيدية ضد المدعى عليه.[٢٩]

وعند تأدية المدعي للقسم اكتمل الشكل القانوني لطلب توجيه الاتهام، وبذلك فإن البرايتور سمح للمدعي بتوجية الاتهام رسميًا (nomen deferre، nominis delatio) ضد المدعى عليه، وإذا قبل القاضي الإتهام (nomen recipere)، تقدم

المدعي في العادة باتهامه مكتوبًا (libellus accusatorius)، حيث تمت كتابة اسم المدعى عليه والجريمة المتهم بارتكابها (nominis et criminis delatio)، وقام المدعي بالتوقيع على الإتهام، وكان من الممكن أن يتم تعزيز الاتهام من خلال توقيعات (subscriptio) مدعيين إضافيين أو مساعدين(subscriptores)، ثم بعد ذلك أمر البرايتور بتسجيل الاتهام (inscriptio) في السجل الرسمي للأشخاص الذين سيخضعون لمحاكمات جنائية.(٣٠)

إن اعتماد ضوابط اجراءات الادعاء في روما في القرن الأول قبل الميلاد على حسن نية (bona fides) المدعي، واعتبار كل مدعي قام بتأدية قسم الادعاء ذو نية حسنة، كان ذلك بمثابة ثغرة قانونية خطيرة في إجراءات الادعاء، حيث قام بعض المدعين بالتحايل عند تأدية قسم الادعاء، وبالتالي قاموا باستغلال هذا القسم في إخفاء نيتهم السيئة من وراء تقديم الدعوى القضائية، وقاموا بتقديم دعاوى كيدية لا أساس لها من الصحة.(٣١)

أما بالنسبة للثغرة القانونية الثانية التي كانت سببًا في ظهور الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، فإنها تمثلت في حق المدعي في سحب الدعوى القضائية قبل صدور حكم المحكمة، حيث قام بعض المدعين بسحب الدعاوى الكيدية التى أدركوا إنها لن تنتهي بإدانة مؤكدة للمدعى عليهم، وبذلك فإن المدعي تمكن من تحقيق غرضة الأساسي من الدعوى الكيدية بمضايقة وإزعاج المدعي عليه وفي نفس الوقت أفلت من المساءلة القانونية في حالة فشله في إثبات إدانة المدعى عليه.(٣٢)

كانت عملية سحب الدعوى في روما في القرن الأول قبل الميلاد تتم بالاتفاق بين المدعي والمدعى عليه بعد أخذ الإذن والموافقة من المحكمة،(٣٣) وبعد سحب

المدعي للدعوي كان من حق أي مدعي آخر أن يقوم بتقديم نفس الدعوى مرة أخرى ضد المدعى عليه، وبالتالي أصبح المدعي عليه عرضة للتلاعب والكيد ضده دون أدنى مسؤولية قانونية من جانب المدعي، لأنه لم تكن هناك أي عقوبات قانونية ضد المدعين الذين يقومون بسحب الدعوى قبل صدور حكم المحكمة.(٣٤)

وقد طرأ تغير علي عملية سحب الدعوى القضائية في روما خلال العصر الإمبراطوري، حيث أن بعض المدعين دأبوا على عدم إتخاذ أي خطوات جادة لمواصلة الدعوى، وقاموا بسحب الدعوى دون الحصول على أخذ إذن من المحكمة وهو ما يعرف بالمراوغة أو الخِداع (tergiversatio)،(٣٥) وبموجب قرار السناتو النهائي التوربيولي (Senatus Consultum Turpillianum) الصادر سنة ٦١م،(٣٦) تمت معاقبتهم بعقوبة النفي إلى جزيرة.(٣٧)

وإذا كانت الثغرات القانونية تمهيدًا وسببًا أساسيًا لمولد الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، فإن هناك أسباب آخرى تتعلق بأفراد المجتمع، الذين قاموا باستغلال هذه الثغرات بشكل سيء لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وشخصية. تمثلت المصالح السياسية التي كانت سببًا في ظهور الدعاوي الكيدية في الخصومات السياسية والصراع الحزبي بين حزب السناتوس (Senatus) وحزب الشعبيين (Populares)، الذي تطور إبان تربونية الأخوين "تيبيريوس وجايوس جراكوس" (١٣٣–١٢٠ق.م.) إلى صراع دموي عنيف، زاد من حدته تأرجح طبقة الفرسان بين السناتوريين والشعبيين وفقا لمصالح رجال الأعمال المنتمين لطبقة الفرسان، مما ضاعف من استخدام الدعاوى الكيدية لتصفية الخصوم السياسيين البارزين من كلا الجانبين عبر ساحات المحاكم الرومانية.(٣٨)

وأيضًا كانت المصالح الاقتصادية سببًا في ظهور الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، حيث أدى أستئثار رجال طبقة السناتوس بثروات الولايات الرومانية إلى إثارة حقد رجال الأعمال من طبقة الفرسان ضدهم، كما أن التزام حكام الولايات الرومانية المنتمين لطبقة السناتوس بمهام عملهم وعدم تواطئهم مع رجال الأعمال من طبقة الفرسان أدى إلى تقليص نشاطهم الاقتصادي في الولايات الرومانية، وبالتالي فإنهم استخدموا الدعاوى الكيدية ضد كل من يقف ضد مصالحهم، خاصةً حكام الولايات الذين وجهوا إليهم اتهامات كيدية بتهمة الابتزاز المالي.[٣٩]

كما كان للمصالح الشخصية دورًا بارزًا في ظهور الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، حيث عكف البعض على تقديمها لبيان فصاحته وبلاغته بين أروقة المحاكم، أو لصنع مجد واسم خاص بهم، لأن الدعاوى القضائية التي انتهت بانتصار المدعي، كانت تكسب الشخص شهرة وصيت ومكانة مرموقة بين أقرانه من المواطنين.[٤٠]

امتدت المصالح الشخصية من وراء تقديم الدعاوي الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد إلى رغبة المدعي في الحصول على المكافآت القانونية (praemia)،[٤١] التي أقرها قانون "سيرفيليا للابتزاز" (lex repetundarum Servilia) الذي تقدم به القنصل "كوينتوس سيرفيليوس كايبيو" (Q. Servilius Caepio) سنة ١٠٦ ق.م.[٤٢] وأكد عليها قانون "كورنيليا للخيانة" (Lex Cornelia de Maiestate) الصادر سنة ٨٠ ق.م، حيث كان من حق المدعي الناجح في ادعائه وفقًا لهذه القوانين الحصول على مكافآت قانونية من قبل الدولة.[٤٣]

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأشخاص الذين كانت لديهم خصومة شخصية أو عائلية، لجأوا إلى الاستعانة بأحد المدعين أو المبلِّغين أو المخبرين (delatores)، لتقديم دعاوى كيدية ضد خصومهم للانتقام والثأر منهم مقابل المال، وكان الاتفاق بين المُحرض والمدعي الكيدي يتم أما مباشرةً أو من خلال وسيط بينهما، كانت مهمة المحرض إمداد المدعي الكيدي بالأدلة والمستندات وتزويده برسوم المقاضاة، وكان هدف المُحرض من هذا الاتفاق هو تجنب الإدانة بجريمة الادعاء الكيدي في حالة فشل الدعوى.(٤٤)

وقد كان لقوائم المصادرات التى أصدرها "سوللا" دور كبير في انتشار الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، وكان المواطنون الأثرياء هدفًا للدعاوى الكيدية حتى يتم إدراج أسمائهم في هذه القوائم من قبل هؤلاء المدعين الطامعين في الحصول على المكافآت.(٤٥) وقد استغل أصدقاء "سوللا" قوائم المصادرات في التنكيل بخصومهم السياسيين والاستيلاء على ثرواتهم، وأبرز مثال على ذلك استعانة "كريسوجونوس" صديق "سوللا" بأحد الأشخاص لتقديم دعوى كيدية ضد "روسيكيوس" للاستيلاء على ثروته. (٤٦)

التدابير القانونية للحد من ظاهرة الدعاوى الكيدية:

وضع الرومان مجموعة من التدابير والضوابط القانونية اللازمة للحد من ظاهرة الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، تمثلت هذه التدابير في منع الأشخاص ذوي السمعة السيئة (infamis) من تقديم دعاوى قضائية أمام المحاكم، سواء أكانوا من الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم خطيرة، أو من الأشخاص الذين تمت إدانتهم بجريمة الادعاء الكيدي.(٤٧)

كما لجأ البرايتور في روما في القرن الأول قبل الميلاد إلى الاستعانة بخدمات الرقيب للتأكد من عدم كيدية الدعوى،(٤٨) الذي قام بالتحري جيدًا عن شخصية المدعي، والتأكد من حقيقة الدعوى التي تقدم بها، لإجهاض الدعاوى الكيدية في مرحلتها الأولية ومنع وصولها إلى المحكمة.(٤٩) وقد مارس الرقيب عملية التحري والتقصي عن حقيقة الدعاوى القضائية من منطلق دوره الرقابي على المجال القضائي، حيث اهتم الرقيب بمحاربة الفساد القضائي، خاصةً الدعاوى المتعلقة بالمصلحة العامة للدولة مثل الاتهام بجريمة الخيانة، تمكن الرقيب من ممارسة هذا الدور من خلال سلطته في استدعاء أي مواطن روماني في أي وقت، مما جعل السلطات القضائية تهتم باستطلاع رأيه في كثيرٍ من الدعاوى القضائية.(٥٠)

كان الأشخاص سيئي السمعة محلًا لشك وتحرى الرقيب عنهم عند تقدمهم بدعاوى قضائية، حيث شملت هذه الفئة وفقًا للمرسوم الثالث للبرايتور العديد من الأشخاص، منهم المسرحين من الخدمة العسكرية بشكل غير مشرف، والأشخاص الذين قاموا بالتمثيل أو الغناء على المسرح، وأصحاب مواخير الدعارة، والمدانين في وقتٍ سابق بجريمة الادعاء الكيدي، والمدانون بالسرقة، والمدانون بالسرقة بالإكراه، والمدانون بإهانة الآخرين، والمدانين بالاحتيال والتزوير.(٥١)

وعلى ذلك فإن الرقباء كانوا دائمًا في حالة تحري ومراقبة للمدعين، وكانوا يسجلون ملاحظاتهم الإنتقادية فيما يتعلق بهم، وكان بينهم وبين البرايتور تعاون مشترك، حيث كانوا يرسلون هذه الملاحظات إلى البرايتور، الذي كان بصفته رئيسًا للمحكمة يقوم بأخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بإجراءات تقديم الدعوى القضائية، وبالتالي فإن الرقباء أسهموا بشكل كبير في الكشف عن حقيقة عدد كبير من الدعاوى القضائية في مرحلتها الأولية قبل النظر فيها في ساحات المحاكم.(٥٢)

ورغم التدابير والضوابط القانونية السابق ذكرها التي وضعها الرومان للحد من ظاهرة الدعاوى الكيدية، إلا أن هذه الظاهرة استمرت في المجتمع بل تضاعفت بشكل كبير في روما خلال القرن الأول قبل الميلاد وإبان العصر الامبراطوري، وبالتالى لا يزال السؤال قائما حول السبب وراء استفحال تلك الظاهرة فى ساحات المحاكم الرومانية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في ثلاثة عوامل أساسية هي: الانتماء الطبقي لهيئة محلفين المحاكم الدائمة، وفساد هيئة محلفين المحاكم الدائمة، وعدم وجود محامي يدافع عن المدعي عليه.

العامل الأول: الخاص بالانتماء الطبقي لهيئة محلفين المحاكم الدائمة، فقد سيطر أعضاء طبقة السناتو منذ ظهور هذه المحاكم على هيئة محلفيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر سيطر أعضاء طبقة السناتو على هيئة محلفين محكمة الابتزاز،[٥٣] التي تكونت هيئة محلفيها (consilium iudicum) من خمسين عضوًا جميعهم من أعضاء طبقة السناتو، مما أدى إلى تواطؤ هيئة محلفين هذه المحكمة مع حكام الولايات المتهمين بالابتزاز، لأنهم ينتمون إلى نفس الطبقة التي ينتمي إليها حكام الولايات، وبالتالي قاموا بتبرئتهم من الإتهامات الموجهة إليهم سواء أكانت هذه الاتهامات كيدية أو غير كيدية.[٥٤]

طالب أعضاء طبقة الفرسان الأشتراك في عضوية هيئة محلفين المحاكم الدائمة بشكل عام ومحمكمة الابتزاز بشكلٍ خاص، حيث أيقنوا أنه في ظل هيمنة أعضاء طبقة السناتو على تشكيل هيئة محلفين محكمة الابتزاز، لن يتمكنوا من التنكيل بحكام الولايات المنتمين لطبقة السناتو، ولهذ الغرض خاض الفرسان نزاع مرير من أجل إلغاء سيطرة أعضاء السناتو على هيئة محلفين محكمة الابتزاز، ولم يتأتى لهم

ذلك الإ من خلال قانون "أكيليا للابتزاز" سنة ١٢٣ ق.م، الذي اقتصر تشكيل هيئة محلفين محاكمة الابتزاز على أعضاء طبقة الفرسان فقط.(٥٥)

عندما هيمن أعضاء طبقة الفرسان على هيئة محلفين المحاكم الدائمة وضعوا ضوابط خاصة بهم في اختيار وتحديد القائمة السنوية لهيئة محلفين هذه المحاكم – المكونة من أربعمائة وخمسون محلفًا–، تمثلت هذه الضوابط في اختيار أعضائها من طبقة الفرسان، خاصةً من الأشخاص الذين لم يشغلوا من قبل أي مناصب قضائية، ولا تربطهم صلة قرابة بأي عضو من أعضاء مجلس السناتو.(٥٦)

لقد تزامنت هيمنة الفرسان على هيئة محلفين المحاكم الدائمة مع نقل مهمة جمع الضرائب في الولايات الرومانية من حكام الولايات السناتوريين إلى رجال الأعمال المنتمين لطبقة الفرسان، مما أعطى فرصة للفرسان لابتزاز واستغلال سكان الولايات الرومانية، وعند محاولة أي حاكم التصدي لفساد واستغلال الفرسان، فإنهم كانوا يلجؤون إلى تقديم دعاوى كيدية ضدهم بتهمة الابتزاز المالي، وفي ظل سيطرة أعضاء طبقة الفرسان على تشكيل هيئة محلفين محكمة الابتزاز، تمت إدانة كثير من رجال السناتو الأبرياء بموجب هذه الدعاوي الكيدية.(٥٧)

لم يرضى أعضاء طبقة السناتو بهيمنة طبقة الفرسان على هيئة محلفين المحاكم الدائمة، حيث قام القنصل "كوينتوس سرفيليوس كايبيو" (Quintus Servilius Caepio) سنة ١٠٦ ق.م، بإصدر قانون يقضي بمشاركة أعضاء السناتو للفرسان في تشكيل هيئة محلفين المحاكم الدائمة، إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلًا، حيث استطاع البرايتور "جايوس سرفيليوس جلاوكيا" (Gaius Servilius Glaucia)، في سنة ١٠٠/١٠١ ق.م أعادة هيمنة الفرسان مرةً أخرى على تشكيل

هيئة المحلفين من خلال قانون "سرفيليا" الخاص بالابتزاز (Lex Servilia Repetundarum).[٥٨]

شكلت سيطرة أعضاء طبقة الفرسان على هيئة محلفين المحاكم الدائمة خطورة كبيرة على طبقة السناتو، تظهر هذه الخطورة من خلال إحدى الدعاوى الكيدية التي وجهها الفرسان ضد "بوبليوس روتيليوس روفوس"،[٥٩] الذي عمل مساعدًا (legatus) للحاكم "كوينتوس موكيوس سكايفولا" (Q. Mucius Scaevola) حاكم ولاية آسيا، تم اتهام "روفوس" بجريمة ابتزاز سكان آسيا، ويرجع سبب اتهام "روفوس" بهذه الجريمة إلى نزاهته وإدارته الصارمة لشؤون آسيا وحمايته لسكانها من ابتزاز جامعي الضرائب (publicani) المنتمين إلى طبقة الفرسان، مما أثار عليه حنق وغضب طبقة الفرسان التي اتهمته بالابتزاز والفجور والرشوة.[٦٠]

إن عملية الادعاء الكيدي ضد "روفوس" تم التخطيط لها جيدًا من قبل رجال طبقة الفرسان، حيث لعب أحد الفرسان (eques)، يدعى "ابيكيوس" (Apicius) دور المدعي في اتهام "روفوس" بتهمة الابتزاز، وهو شخص سيء السمعة، جرت محاكمة "روفوس" سنة ٩٢ ق.م، وواجه "روفوس" الاتهامات الموجهه إليه باستخفاف واحتقار، وارتدى زي الحداد في المحكمة، وغالبته دموعه أثناء دفاعه عن نفسه، ورفض بكل فخر أن يظهر أي احترام لرجال طبقة الفرسان في المحكمة.[٦١]

ونظرًا لهيمنة أعضاء طبقة الفرسان على هيئة محلفين محكمة الابتزاز،[٦٢] فإنهم انتهزوا هذه الفرصة للانتقام من "روفوس" بسبب وقوفه حجر عثرة أمام مصالحهم في آسيا، لذلك فإنه كان من البدهى أن تنتهي هذه المحاكمة بإدانة روفوس

بجريمة الابتزاز (de repetundis)، رغم أن كل الحقائق والأدلة كانت تشير بشكل واضح إلى براءته من هذه الدعوى الكيدية.(٦٣)

إن مصادرة ممتلكات "روفوس" بعد إدانته بجريمة ابتزاز سكان ولاية آسيا، كشفت عن كيدية الدعوى ضده، حيث أن ممتلكاته المتواضعه التي تمت مصادرتها لم تكفي لتسديد التعويضات الناجمة عن إدانته بجريمة الابتزاز، ويشير "كاسيوس ديو" إلى أن مصادرة ممتلكات "روفوس" قد كشفت عن تعرضه للإدانة الظالمة، لأنهم عندما قاموا بحصر ممتلكاته وجدوا أنه يمتلك أقل بكثير مما تم اتهامه بالأستيلاء عليه من آسيا.(٦٤)

وبسبب سخط "روفوس" من الظلم الذي تعرض له جراء إدانته بدعوى كيدية، لجأ للهرب إلى المنفى طوعًا، حيث ذهب أولًا إلى "ميليتيني" (Mytilene) في جزيرة "لسبوس" (Lesbos)، ثم بعد ذلك ذهب إلى "سميرنا"(Smyrna) إحدى مدن ولاية آسيا، وتم الترحيب به كبطل من قبل أهلها، تعبيرًا عن تقديرهم واحترامهم له وتحديًا للفرسان وما قاموا به من إدانة لروفوس.(٦٥)

أدت إدانة روفوس إلى حدوث غضب شعبي عارم واضطرابات سياسية خطيرة في روما، لأن الرأي العام في روما في هذا الوقت كان يدرك جيدًا أن الجريمة التي أدين بها "روفوس" ما هي إلا دعوى كيدية، اتهم بها رجل بريء يُعد نموذجًا للمواطن الروماني الصالح ذي الفضيلة والكرامة والحكمة،(٦٦) وأن هذه الدعوى الكيدية كانت من تدبير رجال الفرسان الذين كانوا يضمرون الكراهية الشديدة لروفوس.(٦٧)

تركت المقاضاة الكيدية أثرًا سيئًا في نفس "روفوس"، فعندما طلب منه "سوللا" (Sulla) العودة من المنفى إلى روما، رفض "روفوس" ذلك، ولا شك أن ذلك يرجع

شعوره بالظلم والإهانة التي لحقت به جراء هذه الدعوى الكيدية، مما جعله يفضل العيش بقية حياته في المنفي، حيث قضى وقته في كتابة سيرته الذاتية وكتابة تاريخ روما باللغة اليونانية.(٦٨)

كشفت المحاكمة الكيدية لروفوس عن الغبن الذي تعرض له أعضاء طبقة السناتو بشكلٍ عام وحكام الولايات الرومانية بشكلٍ خاص، في ظل هيمنة طبقة الفرسان على عضوية هيئة محلفين المحاكم الدائمة، لأن ذلك كان يعني أنه في حالة إتهام أي عضو من أعضاء طبقة السناتو بدعوى كيدية، فإن ذلك على الأرجح سيؤدي إلى إدانتهم، ولذلك وضع أعضاء طبقة السناتو نصب أعينهم ضرورة إعادة سيطرتهم علي هذه الهيئة مرّة أخرى أو على أقل تقدير مشاركة الفرسان في عضويتها.(٦٩)

وقد عبر "شيشرون" عن الوضع المتردي الذي وصلت إليه أحوال المحاكم الدائمة في ظل هيمنة طبقة الفرسان علي هيئة محلفيها، من خلال قولة: "في الوقت الذي هيمنت فيه طبقة الفرسان على تشكيل هيئة محلفين المحاكم، وبعد إدانة بوبليوس روتيليوس روفوس، لا يمكن لأي شخص أن يكون بريئًا، ولذلك ليس لديهم سبب للخوف من هذه المحاكم".(٧٠)

حاول تربيون العامة "ماركوس ليفيوس دروسوس الأصغر" (Marcus Livius Drusus) (١٢٤– ٩١ ق.م) ابن شقيق "روفوس" إصلاح هيئة محلفين المحاكم الدائمة سنة ٩١ ق.م، بإعادة سيطرة أعضاء طبقة السناتو على تشكيلها ودحر أعضاء طبقة الفرسان عن عضويتها، إلا أنه فشل في تحقيق هذا الهدف.(٧١)

استطاع "سوللا" من خلال الإصلاحات القضائية التي قام بها سنة ٨٢ ق.م إعادة تنظيم المحاكم الدائمة من خلال عودة سيطرة أعضاء طبقة السناتو على هيئة

محلفين المحاكم الدائمة بشكلٍ عام وهيئة محلفين محكمة الابتزاز بشكلٍ خاص، وبذلك فإنه عمل على حماية حكام الولايات الرومانية من الادعاء الكيدي من ناحية، وحماية سكان ولاية آسيا من ابتزاز وظلم جامعي الضرائب من ناحية أخرى.(٧٢)

نجح أعضاء طبقة الفرسان بموجب قانون "أوريليا" (Lex Aurelia) الصادر سنة ٧٠ ق.م الاشتراك في تشكيل هيئة محلفين المحاكم الدائمة، حيث أصبح تشكيل هذه الهيئة موزعًا بالتساوي بين أعضاء طبقة السناتو، وأعضاء طبقة الفرسان، وترابنة الخزانة (tribuni aerarii).(٧٣) وبموجب قانون "بومبيا" (lex Pompeia) الصادر سنة ٥٥ ق.م، تم اقتصار تشكيل هيئة محلفين المحاكم الدائمة على أغنياء الفئات الثلاثة السابق ذكرهم في قانون "أوريليا". ومع صدور قانون "يوليا" (lex iulia) سنة ٤٦ ق.م تم استبعاد ترابنة الخزانة من العمل كمحلفين في المحاكم الدائمة والإبقاء فقط على أعضاء طبقة السناتو وأعضاء طبقة الفرسان.(٧٤)

العامل الثاني: الخص بفساد هيئة محلفين المحاكم الدائمة، كان لأعضاء هيئة محلفين المحاكم الدائمة (iudices- consilium) دور أساسي في الكشف عن كيدية الدعاوى القضائية، حيث كانت هيئة محلفين المحاكم الدائمة هي المسؤولة عن البت في الدعاوى سواء بالإدانة أو بالبراءة بعد سماع المرافعات والنظر في الأدلة، وكانت لها أيضًا سلطة الحكم بكيدية أو عدم كيدية الدعوى، بينما كان البرايتور – رئيس المحكمة الدائمة– مسؤولًا عن تنظيم إجراءات المحاكمة فقط.(٧٥)

وضمانًا لنزاهة هيئة محلفين المحاكم الدائمة وتمكينها من الكشف عن الدعاوى الكيدية، فإن البرايتور بعد اختياره هيئة محلفين – بحد أقصى خمس وسبعين محلفًا– أي قضية من القضايا، منح المدعي والمدعى عليه حرية رفض عدد محدد من أعضاء

الهيئة الذين تم الاشتباه في تحيزهم للطرف الآخر، ثم قام باستبدال المحلفين المرفوضين بآخرين من القائمة السنوية للمحلفين التي أعدها في وقتٍ سابق.(٧٦) وبعد توافق المدعي والمدعى عليه على اختيار هيئة محلفين القضية، قام البرايتور بأخذ قسم من كل محلف من هيئة المحلفين، ذلك القسم الذي كان شرطًا أساسيًا لمشاركتهم في القضية.(٧٧)

ووفقًا لقانون "أكيليا للابتزاز"، كان البرايتور يقوم باختيار هئية محلفين أي قضية من القضايا مباشرةً بعد توجيه الإتهام الرسمي ضد المدعى عليه، وقد أدى ذلك في معظم الأحيان إلى تعرض هيئة المحلفين للتهديد والترهيب والإجبار،(٧٨) والرشوة،(٧٩) لإصدار أحكام غير نزيهه ضد إرادتهم، لذلك كان من ضمن الاصلاحات القضائية التي قام بها "سوللا"، إنه جعل اختيار هيئة المحلفين قبل وقت قصير من اليوم المقرر فيه بدء المحاكمة، حتى لا يتمكن أحد من التأثير على قرار هيئة المحلفين.(٨٠)

ورغم الضوابط والتدابير السابق ذكرها الخاصة باختيار هيئة المحلفين، فضلًا عن الإصلاحات التي قام بها "سوللا" لإصلاح هذه الهيئة، إلا أن الفساد والرشوة تفشوا في هذه الهيئة، ويرجع "شيشرون" سبب هذا الفساد إلى تأثير الفترة التي سيطر فيها أعضاء طبقة الفرسان على تشكيل هيئة المحلفين، حيث كان للرشوة تأثير كبير على قرارات المحاكم الدائمة في هذه الفترة، وأن هذا الفساد استمر بدوره حتى في الفترة التي هيمن فيها أعضاء طبقة السناتو على تشكيل هيئة محلفين المحاكم الدائمة. (٨١)

وصل الفساد والرشوة في إحدى هيئات محلفين المحاكم الدائمة أن أحد أعضائها قام بدور الوسيط في توصيل الرشوة إلى باقي أعضاء هيئة المحلفين، في هذا

الشأن يشير "شيشرون" إلى دور أحد أعضاء هيئة المحلفين المدعو "ستالينوس" (Stalenus) سنة ٧٦ ق.م، الذي عمل وسيطًا في تقديم الرشوة إلى هيئة محلفين المحكمة، حيث أخذ ستمائة ألف سيستيركيس (sesterces) من المتهم "سافينوس" (Safinius) لتوصيلها إلى باقي هيئة المحلفين من أجل الحصول على البراءة من المحكمة.(٨٢)

ذاع صيت "ستالينوس" كوسيط لرشوة هيئة محلفين المحاكم الدائمة، فخلال المحاكمة الخاصة بـ "أوبيانيكوس" (*Oppianicus*) التي جرت أحداثها سنة ٧٤ ق.م، بسبب اتهام "أوبيانيكوس" بمحاولة تسميم "كلوينتيوس" (*Cluentius*) ابن زوجته "ساسيا" (*Sassia*)، فإن "ستالينوس" حصل على رشوة تقدر بستمائة وأربعين ألف سيستيركيس من أجل تقديمها لباقي هيئة المحلفين، إلا أن "ستالينوس" وجد إنه من الأجدى له إدانة "أوبيانيكوس" حتى يستولى على المال لنفسه بدلًا من توزيعه على هيئة المحلفين،(٨٣) بينما استطاع المدعي "كلوينتيوس" رشوة هيئة المحلفين وإدانة "أوبيانيكوس".(٨٤)

ونظرًا لانتشار الفساد والرشوة في هيئات محلفين المحاكم الدائمة، والعار الذي لطخ سمعة المؤسسة القضائية في القرن الأول قبل الميلاد، فإن ذلك أدى إلى حالة من التذمر والشكوى اليومية من قبل الشعب الروماني، الذي اهتزت ثقته في القضاء وفي تحقيق العدالة، بل إنه وصل بهم الأمر إلى احتقار المحلفين، وعدم اقتناعهم بوجود محاكم تطبق العدل على الإطلاق.(٨٥)

العامل الثالث: الخاص بعدم وجود محامي يدافع عن المدعي عليه في المحكمة، حيث ارتبط الكشف عن كيدية بعض الدعاوى القضائية بوجود محامي يدافع

عن المدعى عليه ويقوم بكشف الدعوى الكيدية المنسوبة إليه، وبذلك فإن عدم قدرة بعض المتهمين على إحضار محامي يدافع عنهم، عززت بشكل كبير من فرصة إدانتهم باتهامات كيدية لا أساس لها من الصحة، ولذلك نجد أن بعض المدعين كيدًا كانوا يحيكون المكائد بكل الطرق الممكنة لحرمان المدعى عليهم من وجود محامي يدافع عنهم، حيث وصل بهم الأمر أحيانًا إلى تواطؤهم مع محامي المدعى عليه بغرض عدم حضوره إلى المحكمة.(٨٦)

ونظرًا لأهمية وجود محامي يدافع عن المدعى عليه، فإنه عندما كان يتعذر على المدعى عليه إحضار محامي، فإن البرايتور بصفته رئيسًا للمحكمة الدائمة قام بتعيين أحد المحامين للدفاع عن المدعى عليه.(٨٧) لكي يتولى إدارة الدفاع عن المدعى عليه من خلال التعامل مع شهود الخصم والتشكيك في مصداقيتهم قدر الإمكان، وتفنيد حجج الخصم، والطعن بالتزوير في الوثائق والمستندات التي تقدم بها المدعي.(٨٨)

أن تغيب المدعى عليه عن الحضور إلى المحكمة، لم يغني بأي حال من الأحوال عن حضور المحامي إلى المحكمة سواء أكانت الدعوى كيدية أو غير كيدية، فعلى سبيل المثال خلال المحاكمة التي جرت سنة ٨٣ ق.م وكان المدعى عليه هو "بوبليوس كوينكتيوس" (Publius Quinctius)، الذي تغيب عن المثول أمام المحكمة، فإن شيشرون قام بالدفاع عنه في غيابه(٨٩)

تم الدفاع عن المدعى عليهم في روما في القرن الأول قبل الميلاد في أغلب الأحوال من خلال محامي واحد فقط في القضايا غير الخطيرة، أما في القضايا الخطيرة التي كان المتهمون فيها من الشخصيات البارزة في المجتمع الروماني، وصل

عدد هيئة الدفاع عن المتهم إلى ستة محامين، ووصل عددهم إلى اثنى عشر محاميًا قبل صدور قانون "يوليا الخاص بالمحاكمات المدنية" (Lex Iulia iudiciorum publicorum) سنة ١٧ ق.م.(٩٠)

استطاع "شيشرون" من خلال دفاعه عن المدعى عليه "سيكتوس روسكيوس" (Sextus Roscius) في المحاكمة التي جرت سنة ٨٠ ق.م، الكشف عن حقيقة المدعي "إيروكيوس" (Erucius)، الذي أوضح أنه مجرد مدعي كيدي قام "كريسوجونوس" (Chrysogonus) بدفع المال له من أجل تقديم دعوى كيدية ضد "روسكيوس"،(٩١) كما كشف شيشرون عن أن المدعي الكيدي "إيروكيوس" ومحرضة على الادعاء "كريسوجونوس" كانا يعتقدان أنه لا أحد يجرؤ على القيام بالدفاع عن "روسكيوس"، بسبب العلاقة الوطيدة التي ربطت "كريسوجونوس" بالديكتاتور "سوللا".(٩٢)

كان المدعي الكيدي "إيروكيوس" في حالة استهتار ولا مبالاة في تقديم اتهاماته في المحكمة ضد "روسكيوس"، وكان مطمئنًا في حسم القضية بإدانة "روسكيوس"، خاصَة بعد عزوف وخوف المحامين من الدفاع عن "روسكيوس"، وأعتقاده بأن هيئة محلفين المحكمة ستنحاز إلى جانبة وتقوم بإدانة "روسكيوس"، لكنه فوجئ بان "شيشرون" قام بتولي مهمة الدفاع عن "روسكيوس" وأن هيئة المحلفين لم تنحاز إلى جانبه.(٩٣)

لم تقتصر عملية الدفاع عن المدعى عليه من خلال هيئة الدفاع فقط، بل كان مسموحًا للمدعى عليه الدفاع عن نفسه جنبًا على جنب هيئة الدفاع، حدث ذلك على سبيل المثال خلال محاكمة "سكاوروس"،(٩٤) الذي كانت هيئة دفاعه تتكون من ست

محامين هم، شيشرون، و"ماركوس كاليديوس" (M. Calidius)، و"ماركوس كلاوديوس ماركيللوس" (M. Claudius Marcellus)، و"بوبليوس كلوديوس بولكر" (P. Clodius Pulcher)، و"كوينتوس هورتينسيوس هورتالوس" (Q. Hortensius Hortalus)، و"ماركوس فاليريوس ميسالا نيجر" (M. Valerius Messalla Niger)، وبالرغم من ذلك قام "سكاوروس" بالدفاع عن نفسه في المحكمة وقد غالبته دموعه، وأثار إعجاب هيئة المحلفين بملابسه الرثة ومظهرة الأشعث، وحديثه عن فترة تولية الإيديلية، وكلامه عن والده، وكان لدفاعه عن نفسه دور كبير في إقناع هيئة محلفين المحكمة ببراءته من التهمة الكيدية ضده.[٩٥]

تجريم الادعاء الكيدي:

ولنا أن نتساءل كيف واجه الرومان ظاهرة الدعاوى الكيدي في روما في القرن الأول قبل الميلاد؟ تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في أن مواجهة هذه الظاهرة كانت مواجهة قانونية من خلال قانون "ريميا الخاص بالادعاء الكيدي" (Lex Remmia de calumnia).[٩٦] الصادر سنة ٩١ ق.م،[٩٧] الذي تم بموجبة تجريم الادعاء الكيدي لأول مرة في روما، حيث أراد "سوللا" من وراء اصدار هذا القانون منع الدعاوى الكيدية ضد الأبرياء.[٩٨]

ومنذ صدور قانون "ريميا" أصبح تقديم الدعاوى القضائية في المحاكم الرومانية ينطوي على مجازفة كبيرة في حالة فشل المدعي في إثبات ادعائه.[٩٩] وبالتالي كان علي المدعي أن يكون أكثر عنايةً ودقةً في صياغة الدعوى القضائية بشكل لا يحتمل التأويلات المختلفة، وكان عليه أن يبذل قصارى جهده في إثباتها، لأن أي تهاون أو

خطأ وأن كان بسيطًا سيؤدي إلى خسارته للدعوى، ووقوعه تحت المساءلة القانونية بتهمة الادعاء الكيدي.(١٠٠)

وتشير المصادر القانونية والتاريخية إلى عدم جدوى أو فاعلية المواجهة القانونية في مجابهة الدعاوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، حيث أدى تجريم الادعاء الكيدي إلى ظهور فئة من المدعين المحترفين (quadruplatores calumniatores) أو المخبرين (Delatores)، الذين كانت لديهم معرفة قانونية كبيرة بالادعاء وتأويل وتفسير القوانين، وبالتالي فإنهم قادرين على القيام بمهمة الادعاء الكيدي بشكل ناجح، استعان بهم البعض لتقديم دعاوى كيدية ضد أشخاص آخرين في مقابل المال، لعدم ثقتهم في أنفسهم في القدرة على إثبات الدعوى الكيدية، ومن ثم الخوف من التعرض للإدانة بتهمة الادعاء الكيدي في حالة عدم نجاح الدعوى في إدانة المدعى عليه.(١٠١)

أدى طمع المخبرين في الحصول على المال والمكافآت إلى انتشار الادعاء الكيدي في على نطاق واسع في روما في القرن الأول قبل الميلاد، وعند ذلك ظهرت الحاجة إلى تحجيم دورهم في تقديم الدعاوى الكيدية، وتم ذلك بالفعل من خلال قانون "يوليا للابتزاز" (Lex Iulia de Repetundis) الصادر سنة ٥٩ ق.م، الذي حذر المخبرين من تلقي الأموال مقابل تقديم دعاوى كيدية في المحاكم الرومانية.(١٠٢)

إثبات جريمة الادعاء الكيدي:

وعلينا أن نتسائل عن كيفية إثبات جريمة الادعاء الكيدي في روما في القرن الأول قبل الميلاد؟ تشير إحدى المصادر القانونية إلى إن عملية البت في كيدية الدعوى أو عدم كيديتها في روما في القرن الأول قبل الميلاد، كان خاضعًا للسلطة

التقديرية للبرايتور الذي ترأس المحكمة الدائمة، وبالتالي فإنه يمكننا القول بإنه ليس كل دعوى قضائية فشل المدعي في إثباتها هي دعوى كيدية.(١٠٣)

لإثبات جريمة الادعاء الكيدي أو نفيها كان البرايتور في حالة براءة المدعى عليه يبحث عن نية وهدف المدعي من وراء ادعائه، وبحث عن حالته العقلية التي دفعته لتوجيه الادعاء ضد المدعى عليه وبحث عن احتمالية وقوعه في الخطأ بشكل غير متعمد ناتج عن جهله بالقانون،(١٠٤) وعند انتهائه من البحث والتحري اصدر حكمه بكلمات محددة وواضحة، فإذا قال للمدعي: "إنك لم تستطيع إثبات قضيتك"، فإن ذلك يعنى حسن نية المدعي وبراءته من جريمة الادعاء الكيدي، أما إذا قال للمدعي: "اقترفت افتراء"، فإن ذلك يعني سوء نية المدعي والاشتباه في ارتكابه لجريمة الادعاء الكيدي.(١٠٥)

عند اشتباه البرايتور في ارتكاب المدعي لجريمة الادعاء الكيدي، بدأت إجراءات محاكمة المدعي بجريمة الادعاء الكيدي، حيث كان المدعى عليه يقوم بتقديم دعوى خاصة عرفت بدعوى الادعاء الكيدي (Iudicium calumniae–actio calumniae- calumniae judicium).(١٠٦) التي كانت بمثابة دعوى مضادة (*contrarium judicium*) للدعوى الكيدية التي تقدم بها المدعي في وقتٍ سابق،(١٠٧) ووفقًا لقانون "ريميا" كان المدعى عليه ملزمًا بتقديمها أمام نفس المحكمة.(١٠٨) ويعتقد "كامنيس" أن تقديمها تم قبل انتهاء المحاكمة الرئيسية وربما في بدايتها، وبالتالي فإن هذه الدعوى بمثابة شكوي استباقية أولية، لا يتم التحقيق فيها إلا بعد براءة المدعي عليه من الاتهامات الموجهة ضده.(١٠٩)

كان الشرط الأساسي لمحاكمة المدعي بجريمة الادعاء الكيدي، حضوره إلى المحكمة، لأن المبدأ القانوني الخاص بأنه لا تتم الإدانة في غياب المتهم (*ne absens damnetur*) كان ساريًا أيضًا على هذه المحاكمات، ولذلك فإننا نعتقد أن البرايتور استغل فرصة تواجد المدعي في المحكمة لاجراء لمحاكمته بجريمة الادعاء الكيدي، أما إذا لم يكن المدعي متواجدًا في المحكمة، فإن البرايتور قام باستدعائه للحضور إلى المحكمة.(١١٠)

وبعد تأكد البرايتور من حضور المدعي والمدعى عليه إلى المحكمة، قام باستدعاء هيئة محلفين المحكمة للإستماع إلى الدعوى المضادة للبت فيها.(١١١) وعندئذٍ قامت هيئة محلفين المحكمة بعقد جلسة استماع للمدعي السابق للتحقق من مدى كيدية الدعوى التي تقدم بها،(١١٢) ثم بعد ذلك قام المحلفون بالتصويت على قرار إدانته أو براءته من جريمة الادعاء الكيدي(crimen calumniae).(١١٣) وفي النهاية فإن الحكم الصادر عن المحكمة كان يأتي أما في عبارة (non probasti) للتبرئة أو عبارة (calumniatus es) للإدانة بجريمة الادعاء الكيدي.(١١٤)

عقوبات الادعاء الكيدي:

كانت عقوبة المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي في روما في القرن الأول قبل الميلاد هي عقوبة فقدان الأهلية القانونية، وقد أشار "شيشرون" إلى هذه العقوبة خلال دفاعه عن "روسكيوس"، قائلًا:

"بعضكم من الأوز، الذين يصرخون فقط، وليس لديهم القدرة على الأذى، والبعض الآخر كلاب يمكنها النباح والعض. نرى أن الطعام يتم توفيره؛ لكن يجب أن تهاجم بشكل رئيسي أولئك الذين يستحقونها. هذا هو أكثر ما يرضي الناس. ثم إذا

صح التعبير، فقد تنبح عند الشك عندما يبدو من المحتمل أن شخصًا ما قد ارتكب جريمة. قد يكون ذلك مسموحًا به. ولكن إذا تصرفت بطريقة تتهم رجلاً بقتل والده، دون أن تكون قادرًا على توضيح السبب أو الكيفية؛ وإذا كنت تنبح فقط دون أي سبب للاتهام، فلن يكسر أحد ساقيك؛ ولكن إذا كنت أعرف هؤلاء القضاة جيدًا، فسوف يعلقون بشدة على رؤوسكم ذلك الحرف، الذي أنت معاديًا له لدرجة أنك تكره كل التقويمات أيضًا، بحيث لا يمكنك بعد ذلك اتهام أحد سوى شخصك."[١١٥]

وتأكيدًا لما ورد عند "شيشرون" فإن المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي تمت معاقبتهم وفقًا لقانون "ريميا" الخاص بالادعاء الكيدي، الصادر سنة ٩١ ق.م،[١١٦] حيث حرم هذا القانون المدانين بجريمة الادعاء الكيدي من حق الادعاء للمصلحة العامة وأبقى لهم فقط حق الادعاء فيما يتعلق بالمصلحة الشخصية أو الادعاء الخاص بقتل أحد الأقارب، وضمانًا لفاعلية تنفيذ هذه العقوبة، سمح قانون ريميا للقاضي بوضع علامة حرف (K) على جبين المدان بالادعاء الكيدي، تلك العلامة التي كانت بمثابة وصمة وعقوبة ثانوية، خضع فرضها على المدانين لتقدير القاضي.[١١٧]

ومن العقوبات الآخرى التي فرضها قانون "ريميا" على المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي، العقوبة بالمثل، فالمدعي الذي أقدم على تقديم دعوى كيدية من أجل إدانة شخص بريء بعقوبة معينة، فإنه في حالة إدانته بجريمة الادعاء الكيدي، عوقب بمثل العقوبة التي أراد أن يدان بها الشخص البريء جراء الدعوى الكيدية.[١١٨]

ووفقًا لقانون "يوليا الخاص بالأبتزاز"، الصادر سنة ٥٩ ق.م، فإن المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي مقابل المال، خضعوا للمساءلة القانونية بتهمة الابتزاز،

وكانوا ملزمين قانونًا بدفع تعويضات للمدعى عليه.[١١٩] التي وصلت قيمتها وفقًا لمرسوم البرايتور إلى أربعة أضعاف المبلغ الذي أعطي للمدعي الكيدي مقابل تواطؤه ضد المدعى عليه،[١٢٠] أو الحصول أحيانًا على عشر قيمة المبلغ المتنازع عليه.[١٢١]

وقد تأثرت شهادة المدانين بجريمة الادعاء الكيدي عند الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في روما في القرن الأول قبل الميلاد، حيث إنه بالرغم من عدم منع قانون "ريميا للادعاء الكيدي" المدانون بالادعاء الكيدي من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم الجنائية خاصَّة فيما يتعلق بجرائم العنف والفساد والاختلاس، إلا أن شهادتهم كانت خاضعة للتقدير الشخصي للقاضي، الذي كان يضع في حسبانه هذا الأمر ويقوم بالمفاضلة بين شهادة الرجل الذي لم تتم إدانته من قبل بأي جريمة وبين شهادة الرجل الذي تمت إدانته بجريمة الادعاء الكيدي.[١٢٢]

ونظرًا لإن جريمة الادعاء الكيدي كانت تُعد من الجرائم الخطيرة التي تقوم على الغش والاحتيال والحنث بالقسم، وتهدف إلى الاضرار بالغير دون وجه حق، فإن المدانين بارتكابها فقدوا الاحترام والمصداقية والثقة والشرف في المجتمع الروماني،[١٢٣] وسلبوا بعض الحقوق المدنية مثل حق الترشح للوظائف العامة.[١٢٤]

ورغم العقوبات السابق ذكرها فيما يتعلق بإلادانة بجريمة الادعاء الكيدي، إلا أنه كانت هناك أسبابًا مقبولة للعفو عن المدانين بجريمة الادعاء الكيدي، تضمنت هذه الأسباب، السهو وعدم بلاغة وفصاحة المدعي أثناء تقديم الدعوى القضائية، وتعرض المدعي للحمى المفاجئة، وكان تقييم هذه الأسباب والأخذ بها يرجع إلى السلطة التقديرية للبرايتور بصفته رئيسًا للمحكمة.[١٢٥]

الخاتمة:

وختامًا، فإنه يمكننا القول بأن دراسة " الدَّعْوَى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد" قد انتهت إلى العديد من النتائج وهي كاللآتي:

– الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، هي دعوى قضائية لا أساس لها من الصحة، الهدف منها التخلص من الآخرين بإدانتهم بجرائم خطيرة أو على أقل تقدير مضايقتهم وإزعاجهم والنيل من سمعتهم ومكانتهم في المجتمع.

– ارتبط ظهور الدعوى الكيدية في روما في القرن الأول قبل الميلاد، بأسباب تتعلق بضوابط اجراءات الادعاء،وأسباب تتعلق بأفراد المجتمع ذاته سواء أكانت هذه الأسباب سياسية أو أقتصادية أو شخصية.

– وضع الرومان تدابير وضوابط قانونية خاصة بتقديم الدعوى القضائية في روما في العصر الجمهوري، منها على سبيل المثال لا الحصر إلزام البرايتور للمدعي بأداء قسم، أكد من خلاله على عدم كيدية الدعوى الخاصة به، إلا أن هذه الضوابط لم تمنع البعض من تقديم دعاوى كيدية ضد الآخرين.

– استعان البرايتور بصفته رئيسًا للمحكمة الدائمة في المرحلة الأولية لتقديم الدعوى القضائية بخدمات الرقيب للتأكد من حقيقة الدعوى القضائية وعدم كيديتها.

– توقف الكشف عن حقيقة الدعاوى القضائية في المحاكم الدائمة في روما في القرن الأول قبل الميلاد على ثلاثة عوامل هي: الانتماء الطبقي لهيئة محلفين المحاكم الدائمة، ونزاهة هيئة المحلفين المحكمة، ووجود محامي يدافع عن المدعى عليه.

– تُعد الدعاوى الكيدية انتهاكًا للقانون الروماني، حيث إنها أدت إلى إساءة استغلال حق التقاضي، برفع دعاوي كيدية في المحاكم ترتب عليه تعطيل العدالة والنيل من سمعة الآخرين دون وجه حق.

– تم تجريم الادعاء الكيدي في روما لأول مرة بموجب قانون "ريميا الخاص بالادعاء الكيدي" (Lex Remmia de calumnia)، الصادر سنة ٩١ ق.م.

– أصبح تقديم الدعاوى القضائية في روما بعد صدور قانون "ريميا الخاص بالادعاء الكيدي"، ينطوي على مخاطرة كبيرة، ولتجنب هذه المخاطرة في حالة الكشف عن كيدية الدعوى، ظهرت فئة من المدعين المحترفين أو المخبرين، الذين تم الاستعانة بهم لتقديم دعاوى كيدية ضد الآخرين في مقابل المال.

– إن ثبوت جريمة الادعاء الكيدي في روما في القرن الأول قبل الميلاد، خضع للسلطة التقديرية للبرايتور – رئيس المحكمة الدائمة– الذي أجرى تحقيقًا مع المدعي بعد براءة المدعى عليه من التهمة المنسوبة إليه، للتأكد من نية المدعى وحقيقة الدعوى التي تقدم بها إلى المحكمة.

– بموجب قانون "ريميا الخاص بالادعاء الكيدي"، تمت معاقبة المدانين بجريمة الادعاء الكيدي بفقدان الأهلية القانونية، وخضعوا لعقوبة ثانوية هي عقوبة الوشم، فضلًا عن معاقبتهم بمثل العقوبة التي كان من الممكن أن يعاقب بها المدعى عليه في حالة عدم الكشف عن كيدية الدعوى.

– كانت هناك أسباب قانونية خاصة بالعفو عن الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة الادعاء الكيدي، تمثلت في السهو وعدم بلاغة وفصاحة المدعي الذي قام بتقديم الدعوى القضائية.

الهوامش:

(1) Hawthorn، J. R, *The Republican Empire*,, (London, 1963), p. 275; Mousourakis, G., *Fundamentals of Roman Private Law*, (London, 2012), p. 87; Mousourakis, G., *Roman Law and the Origins of the Civil Law Tradition*, (London, 2015), p. 101.

تنقسم حقوق المواطنة الرومانية إلى نوعان, الحقوق العامة (publica iura), والحقوق الخاصة (privata iura), شملت الحقوق العامة حق عضوية المجالس الشعبية وحق التصويت فيها(ius suffragii), وحق الترشح للوظائف العامة (ius honorum), وحق الخدمة العسكرية في الجيش الروماني (ius militiae), وحق الاستئناف (ius provocationis) أمام الجمعيات الشعبية ضد أحكام الإعدام أو فقدان الحرية أو المواطنة الرومانية. بينما شملت الحقوق الخاصة الحق في عقد زواج روماني قانوني (ius connubii), والحق في حيازة ونقل الملكية بشكل قانوني (ius commercii), والحق في كتابة وصية رومانية (ius testamenti factio), والحق في الأهلية القانونية للمثول أمام المحاكم. للمزيد أنظر:

Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, (London, 2007),p. 22; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, (New York, 2003), pp. 22-23.

(2) Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 22.

(3) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 56; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, pp. 19-22; Metzger, E., 'An outline of Roman civil procedure', *Roman Legal Tradition*. 9 (2013),pp. 2, 20.

(4) Galre, P., ed, *Oxford latin dictionary*, (Oxford, 1968), s.v. Calumnia, p, 286; Charles, J. and Marchant, J., *Cassell's Latin dictionary: Latin-English and English-Latin*,(New York, 2012), S,V, Calumnia, p. 80; Valerius Maximus, *Facta et Dicta Memorabilia*,VIII. 3. 2.

(5) Sallust, *Catilinae Coniuratio*, 30.4; Cicero, *Oratio de Domo Sua*, 36.

(6) Cicero, *Oratio pro Fonteio*, 39.

(7) *Corpus Inscriptionum Latinarum*, I. 583. 10.

(8) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 56.

"Cum enim aliquid habeat, quod possit criminose ac suspiciose dicere, aperte ludificari et calumniari sciens non videatur".

(9) Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 35*; Epistulae ad Atticum*, IV. 16. 6*;* Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 18-29.

(10) Cicero, *Epistulae ad Familiares*. VIII. 8. 1,3.

(11) Tacitus,The Annals, XIV. 41.

" perinde poena teneretur ac publico iudicio calumniae condemnatus "

(12) *Digesta*, XLVIII, 16, 1. 1.

"Calumniari est falsa crimina intendere".
([13]) Gaius, *Institutiones*, IV. 178; " sed uexandi aduersarii gratia actionem instituit potiusque ex iudicis errore uel iniquitate uictoriam sperat quam ex causa ueritatis".; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, (Ann arbor, 2002) p, 7; Berger, A., Encyclopedia Dictionary of Roman Law, S.V. Calumnia, p, 378; Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', *Revue internationale des droits de l'antiquité*, Nº 37, 1990, p, 124.
([14]) *Digesta*, L. 16 . 233.
وانظر ايضًا: على عوض حسن, كيفية التصدي لإجراءات التقاضي الكيدي, دار الكتب القانونية, المحلة الكبرى, ٢٠٠٣, ص ١٣.
([15]) *Digesta*, L. 16. 233; Gaius, *Institutiones*, IV. 178; Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 56.
([16]) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 71.
(17) *Digesta*. III. 6. 1. 1-2; XLVIII. 2. 4.; Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 80.
([18]) Mommsen, T., *The History of Rome*, Translated by William Purdie Dickson, Volume III, (Cambridge, 1863), p, 219- 220; Berger, A., Encyclopedia Dictionary of Roman Law, *Transactions of the American Philosophical Society*, 43, (Philadelphia, 1953), S.V. Calumnia, p, 379; S.V. Vexare, p, 763.
([19]) Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 1.
([20]) Cicero, *de Officiis*, II.50.
([21]) Beard, M.,& J. North, & S. Price, *Religions of Rome: A History*, (Cambridge, 1998), Vol. 1, p. 238; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, VOL I, (New jersey, 1950),P, 175; Mommsen, T., *The History of Rome*, p, 219.
([22]) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 56.
([٢٣]) جرت العادة أن تقديم الدعوى القضائية في روما في العصر الجمهوري كان يتم من خلال الشخص المتضرر الذي بينه وبين المدّعى عليه خصومة قضائية. إلا أنه أحيانًا سمح لبعض الأشخاص بتقديم الدعوى القضائية نيابةً عن أشخاص آخرين, حتى وأن لم تكن هناك خصومة بينهم وبين المدعى عليهم. للمزيد انظر:
***Digesta*, III. 1.1; XLVIII. 16. 1. 13; Riggsby, M. A., *Roman law and the legal world of the Romans*, (New York, 2010).,P. 197.**
([24]) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 64 ; Gaius, *Institutiones*, IV. 183; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p. 459;

Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman Public Rhetoric', p, 98; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 230.

منذ نهاية القرن الثالث قبل الميلاد, كان من حق البرايتور إصدار المراسيم, وكان مرسوم البرايتور (Edictum praetoris) في القانون الروماني القديم عبارة عن مجموعة من القواعد والمباديء, التي تم الإعلان عنها سنويًا بواسطة البرايتور المدني (praetor urbanus) الجديد, المكلف بإدارة شؤون العدالة بين المواطنين الرومان داخل مدينة روما. للمزيد أنظر:

Watson, A., 'The Development of the Praetor's Edict', *The Journal of Roman Studies*, Vol. 60 (1970): 106-107 ; Hoffman, R. J., 'Civil Law Procedures in the Provinces of the Late Roman Republic', *Irish Jurist*, vol. 11. No. 2. (1976),p.364.

كان تقديم الادعاء في روما في القرن الأول قبل الميلاد سواء في القضايا الجنائية أو القضايا المدنية, مقتصرًا فقط على قيام أحد الأشخاص بتوجيه اتهام رسمي ضد شخص أخر, حيث لم يكن من سلطة البرايتور أو القاضي توجيه الاتهام لأحد ما لم يتقدم أحد الأشخاص بطلب ادعاء ضد شخص آخر. للمزيد انظر:

Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 7; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p. 80; Riggsby, M. A., *Roman law and the legal world of the Romans*, P. 197; Richardson, J. S., 'The Purpose of the Lex Calpurnia de Repetundis', *The Journal of Roman Studies*, 1987, Vol. 77 (1987), p, 4; Mousourakis, G., *A Legal history of Rome*, p. 80.

([25]) Bauman, R. A., *Lawyers in Roman Republican Politics: A Study of the Roman Jurists in Their Political Setting, 316–82 B.C*, (Munich, 1983),p, 389.

([26]) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 231.

([27]) Gaius, *Institutiones*, IV. 179; Cicero, *Epistulae ad Familiares*, VIII. 8.3; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 8. ; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p, 459; Sherwin-White, A. N., 'The Date of the Lex Repetundarum and Its Consequences', p, 91; Harries, J., *Law and Crime in the Roman World*, p, 61, 63.

([28]) *Corpus Inscriptionum Latinarum*, I. 583. 10; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, 80.

([29]) *Digesta*. XXII. 3. 25. 3; Cicero, *Epistulae ad Familiares*, VIII. 8. 3; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p, 470;

Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law,* S. V. Iusiurandum calumniate, p, 534.

([30]) *Digesta*, XLVIII. 2.3,7; Cicero, *Epistulae ad Familiares*, VIII. 8.1; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*, S. V. Accusatio, 340; Mousourakis, G., *A legal history of Rome,* p, 80; Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman Public Rhetoric', p, 98.

([31]) Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 3; Asconius, On Behalf of Cornelius. 64; *Digesta*, XLVIII. 2.4 ,16.1.1;L.16.233; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p, 468.

لم تقتصر الانتهاكات القانونية التي قام بها المدعي على الادعاء الكيدي فقط, بل امتدت نوعين أخرين من الانتهاكات: النوع الأول هو تواطؤ (praevaricatio) المدعي مع المدعى عليه من خلال إخفاء الحقائق بغرض حصول الأخير على البراءة, والنوع الثاني: تنازل المدعي عن ادعائه (tergiversatio). للمزيد انظر:

***Digesta*, XLVIII. 16.1.1; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p, 468.**

([32]) Asconius, On Behalf of Cornelius. 63.

" Hoc exemplum affert hoc loco, quod vult probare desistere eum debere ab accusation".

([33]) Asconius, On Behalf of Cornelius. 64.

" neque Metellus perstaret in accusatione Curionis: eaque pactio ab utroque servata est."

([34]) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 126.

([35]) Mousourakis, G., *Roman Law and the Origins of the Civil Law Tradition*, p, 179.

([36]) Grubbs, J. E., *Women and the Law in the Roman Empire: A Sourcebook on Marriage, Divorce and Widowhood*, (London, 2002), p, 284.

([37]) Robinson, O. F., *Penal Practice and Penal Policy in Ancient Rome*, p, 89.

([38]) Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 151-152; Velleius Paterculus, *Historia Romana*, II,13,2; Dio Cassius, *Roman History*, XXVIII,97,1-3; Cicero, *Oratio pro Fonteio*, 38 ; Mommsen, T., *The History of Rome*, p, 220. Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, p, 1064-1065.

تم استخدام الدعاوى الكيدية كسلاح للتخلص من المنافسين السياسيين, خاصةً الأشخاص البارزين الذين ينتمون إلى عائلات أرستقراطية كبيرة ويتمتعون بسمعة طيبة, حيث كان الغرض من هذه

الدعاوى التخلص نهائيًا منهم في حالة إدانتهم بجريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام أو على الأقل الانتقاص والنيل من مكانتهم وسمعتهم في حالة براءتهم, وقد كان المرشحون للوظائف العامة بشكلٍ عام والقنصلية بشكلٍ خاص أكثر الناس عرضةً لهذه الدعاوي الكيدية. للمزيد انظر:

Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 1, 3, 30, 33-36, 45; Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 19, 26-27.

وقد استغل البعض الدعاوي الكيدية في ابتزاز الأشخاص من أجل تحقيق أغراض سياسية, وقد حدث ذلك قبيل معركة "موتينا" (Mutina) سنة ٤٣ ق.م, حيث استطاع "شيشرون" أثناء غياب القناصل عن روما, أن يعد للمعركة من خلال حث الحرفيين على العمل بدون أجر, وقيامة بجمع الأموال من المواطنين, وحصوله على مساهمات وتبرعات ضخمة من الأنطونيين, وقد أذعن الجميع على دفع هذه المساهمات دون شكوى تجنبًا لتوجيه الدعاوى الكيدية ضدهم. للمزيد انظر:

Appian, *Bellum Civile*, III. 66.

([39]) Diodorus Siculus, *Bibliotheca historica*, XXXVII. 5; Dio Cassius, *Roman History*, XXVIII, 97,1; Cicero, *Oratio de Lege Manilia*, 18; Plutarch, *Lucullus*, 7, 5; Kelly, G. P., *A history of Exile in the Roman Republic*, (Cambridge, 2006), pp, 1, 14, 150; Mommsen, T., *The History of Rome*, p, 219; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, pp, 175, 250-251.

وانظر ايضًا: سيد أحمد علي الناصري, تاريخ الرومان من القرية إلى الإمبراطورية, دار النهضة العربية, (القاهرة, ١٩٧٦), ص ص ٢٢٦, ٢٥٥.

أصبح أعضاء طبقة السناتو هدفًا للدعاوى الكيدية من قبل أعضاء طبقة الفرسان منذ قيام تربيون العامة "كالبورنيوس بيسو فروجي" (Calpurnius Piso Frugi), سنة ١٤٩ ق.م بإصدار قانون "كالبورنيوس الخاص بالابتزاز" (lex Calpurnia de repetundis), لمحاربة فساد وابتزاز الحكام الرومان لسكان الولايات الرومانية. للمزيد انظر:

Mousourakis, G., *Roman Law and the Origins of the Civil Law Tradition*, p, 166; Sherwin-White, A. N., 'The Date of the Lex Repetundarum and Its Consequences' *The Journal of Roman Studies*, Vol. 62 (1972),pp, 83, 89.

وانظر أيضًا: سيد أحمد علي الناصري, المرجع السابق, ص ١٩٥, ٢٢٦-٢٢٧.

([40]) Cicero, *de Officiis*, II. 49; Oratio pro Sex.Roscio Amerino, 54; Oratio pro M.Scauro, 1-3, 17; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 7; Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman Public Rhetoric', in: W. J. Dominik, (Ed.), *Roman Eloquence:Rhetoric in Society and Literature*, 91–105, (London, 1997), p, 98.

لم يحبذ شيشرون قيام الشخص بالملاحقات القضائية بشكل متكرر أو اعتيادي, إلا إذا كان الهدف منها مصلحة الدولة, أو لحماية الولايات الرومانية من الفساد. للمزيد انظر:

Cicero, *de Officiis*, II.50.

(41) *Digesta*. XXVIII. 3. 13-14; Livy, *History of Rome*, XXXII. 26, XXXIX. 14,17; Appian, *Bellum Civile*, I. 95; Harries, J., *Law and Crime in the Roman World*, (Cambridge, 2007), P, 74; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 7.

يشير جزء من نقش عثر عليه في تارنتوم (Tarentum) إلى مكافأة المدعي من غير المواطنين في حالة إدانة المدعي عليه, تمثلت هذه المكافآت في الحصول على المواطنة الرومانية الكاملة, والحصول على حق الاستئناف, والإعفاء من الخدمة العسكرية في الجيش الروماني, والإعفاء من الخدمات الإجبارية في مجتمعاتهم. للمزيد انظر:

Lintott, A., *The Constitution of the Roman Republic*, (Oxford, 1999), p, 159; Harries, J., *Law and Crime in the Roman World*, pp, 73- 74.

(42) Sherwin-White, A. N., 'The Date of the Lex Repetundarum and Its Consequences', pp, 83- 84, 86, 90-94; Morrell, K., *Pompey, Cato, and the governance of the Roman Empire*, (Oxford , 2017), PP, 130-131.

(43) *Digesta*, XXIX. 5. 25.

(44) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 55; *Digesta*. XLVIII. 2.4, 11. 6. 2, 16. 1. 13; Berger, A., 'Encyclopedia Dictionary of Roman Law', S.V. Calumnia, p, 378.

(45) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 231.

(46) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 89, 125.

منذ وقت مبكر من العصر الجمهوري تم البت في الدعاوي القضائية أمام المحاكم الشعبية (iudicia populi), وكانت إجراءات هذه المحاكم مرهقة وبطيئة وتستغرق وقتًا طويلًا. بالإضافة إلى أن إجراءاتها لم تكن كافية لردع حكام الولايات الفاسدين, ومحاسبة القادة العسكريين غير الأكفاء الذين تسببوا في سلسلة من الكوارث الكبرى للرومان, كما أن هذه المحاكم لم تعمل على تأكيد حق الشعب الروماني في محاسبتهم, ولذلك تم إنشاء المحاكم الجنائية الدائمة التي يرجع إنشائها إلى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد بقرار من مجلس السناتو. للمزيد انظر:

Seager, R., 'Maiestas in the Late Republic: Some Observations, in: J. W. Cairns and O. F. Robinson, , (Ed.), *Critical Studies in Ancient Law, Comparative Law and Legal History*, 143-156 (Oxford, 2001), pp, 144-145, 150; Bauman, R. A., *Crime and punishment in ancient Rome*, (London, 1996), p, 21; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 77.

انعقدت أول محكمة جنائية دائمة (quaestio) سنة ١٨٦ ق.م للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها أنصار عبادة "باخوس" في روما, تكونت هذه المحكمة بشكل ثابت من البرايتور وهيئة من المحلفين (consilium), تم اختيارهم بواسطة البرايتور, وكان يتم تحديد قرار المحكمة بأغلبية أصوات المحلفين فيها. للمزيد انظر:

Mousourakis, G., ***A legal history of Rome,*** **p, 77.**

([47]) Cicero, ***Oratio pro Sex.Roscio Amerino,*** **57;** ***Digesta,*** **III.1.5,6,8; Greenidge, A. H. J.,** ***The Legal Procedure of Cicero's Time,*** **(Oxford, 1901), p, 459; Alexander, M. C.,** ***The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era,*** **p, 7.**

([٤٨]) يرجع إنشاء وظيفة الكنسورية في روما إلى سنة ٤٤٣ ق.م, وكانت مدة شغلها ثمانية عشرة شهرًا, تم تعيين الرقيب كل خمس سنوات, تميزت هذه الوظيفة بطقوس التطهير (lustrum), التي اختتم بها الرقباء مهام عملهم, لم يتم شغل الوظيفة بشكل مستمر, حيث كانت هناك سنوات كثيرة بدون رقباء. للمزيد انظر:

Astin, A. E., 'The Censorship of the Roman Republic: Frequency and Regularity', ***Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte,*** **2nd., Bd. 31, H. 2 .(1982), pp. 174.**

([49]) Greenidge, A., ***The Legal Procedure of Cicero's Time,*** **p. 469.**

نعتقد أن الدور الرقابي الذي مارسة الرقيب على المدعين في روما في القرن الأول قبل الميلاد, جاء نتيجةً لتوسع الاختصاص القضائي للرقيب منذ القرن الثاني قبل الميلاد فصاعدًا, حيث عهد إليه منذ هذا الوقت بالبت في الكثير من الجرائم التي تنطوي على غرامات مالية, بل إنه كان يقوم في هذا النوع من الجرائم بدور رئيس المحكمة, وبالتالي فإننا نرجح أن رقابته على المدعين والتأكد من حقيقة الدعاوى القضائية التي تقدموا بها كانت من ضمن الاختصاصات القضائية المتزايدة للرقيب. للمزيد انظر:

Suolahti, J., ***The Roman Censors, A Study on Social Structure,*** **(Helsinki,1963), P. 68.**

([50]) Bur, C., 'Censorship and Authority in Ancient Rome', ***books& ideas,*** **May 12th, (2016), p, 3.**

تتضمن جريمة الخيانة على أي سلوك يقلل من تفوق وعظمة الشعب الروماني (maiestas minuta), وكانت تعتبر جريمة في حق الشعب الروماني وضد أمنه وسلامته, وهي أقرب إلى تدنيس المقدسات الرومانية, شملت سوء إدارة الحكام للولايات, وعدم الكفاءة في قيادة الجيش, ومبادرة الولاة بشن الحرب خارج حدود ولاياتهم دون إذن السناتو أو الشعب الروماني, وإثارة وتحريض العدو على مهاجمة الرومان, وتسليم مواطن روماني للعدو,

وتدنيس وإزالة التماثيل, والفرار من الجيش الروماني إلى صفوف العدو, والإسراف والبذخ, وارتداء ملابس إغريقية, وإلحاق الضرر بالإمدادات الغذائية وإيرادات الشعب الروماني, وتحويل أصدقاء الشعب الروماني إلى أعداء, والتحريض على الفتنة والعنف, ومساعدة العدو بالإمدادات أو الأسلحة. وبسبب غموض هذه الجريمة وشمولها لعدد كبير من الانتهاكات, فإنها كانت محلًا للادعاء الكيدي والملاحقات السياسية في روما في القرن الأول قبل الميلاد. انظر:

Degista. XLVIII. 4.1-4, 7; Seager, R., 'Maiestas in the Late Republic, pp, 144 -146, 151; Cicero, *Epistulae ad Familiares*, III. 11. 2-3; *Oratio pro Fonteio*. 38.

وبموجب قانون "ابوليا للخيانة" (lex Appuleia maiestatis), تم إنشاء أول محكمة متخصصة للفصل في الدعاوى الخاصة بالخيانة, عرفت بمحكمة الخيانة العظمي (quaestio de maiestate), لم يختلف تشكيلها بأي شكل من الأشكال عن تشكيل المحاكم الدائمة, تم الاعتراف بها كمحكمة رئيسة للخيانة بموجب قانون "كورنيليا للخيانة" (lex Cornelia de maiestate), الصادر سنة ٨١ ق.م, إن وجود هذه المحكمة لم يكن يعني بأي حال من الأحوال إلغاء دور المحاكم الدائمة في محاكمات جرائم الخيانة العظمى. للمزيد انظر:

Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 78; Harries, J., *Law and Crime in the Roman World*, p, 17.

([51]) *Degista*, III. 2. 1.

([52]) Greenidge, A., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, pp. 469-470.

(٥٣) تُعد جريمة الابتزاز (crimen repetundarum) الموجهه ضد الحكام السابقين للولايات الرومانية من أكثر الجرائم التي أرتبطت بتقديم الدعاوى الكيدية في روما في الأول قبل الميلاد, كإحدى الوسائل التي لجأت إليها طبقة الفرسان (equites) للتنكيل بأعضاء طبقة السناتو, أدى الإتهام بهذه الجريمة إلى نشر الإشاعات المغرضة حول المتهمين, وقيام الرأي العام بالضغط على المحكمة لتوجيهها نحو إدانة المتهمين. للمزيد انظر:

Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 18-19, 21; Velleius Paterculus, *Historia Romana*, II. 13,2; Cicero, *Epistulae ad Familiares*, VIII. 8. 2; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 223; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, pp, 175, 1064.

– كان حكام الولايات الرومانية في العصر الجمهوري ينتمون إلى طبقة السناتو, وكانوا من القناصل والبراترة السابقين, تمتعوا بسلطة الإمبريوم البروقنصلي, ساعدهم في حكم ولايتهم ثلاثة مندوبين عن السناتو, عاث بعضهم فسادًا في حكم ولاياتهم من أجل جمع المال والثروات الطائلة من خلال الرشوة والابتزاز والنهب. للمزيد راجع:

سيد أحمد علي الناصري, تاريخ الرومان من القرية إلى الإمبراطورية, ص ١٩٥:

Kołodko, P., 'Several Remarks on Lex Servilia Caepionis of 106 Bc in the Light of the Fragment of Cic. Pro Balbo 24. 54', ***Studies in Logic, Grammar and Rhetoric,*** **Vol 65, (2020), P 83.**

– قام بارتكاب هذه الجريمة حكام الولايات الرومانية ضد شعوب الولايات التي يحكمونها, كان المُدانون بارتكاب هذه الجريمة ملزمين بإعادة الأموال التي ابتزوها إلى شعوب الولايات, وفي هذه الحالة كانت الأموال المستعادة تعرف ب (pecuniae) أو (res repetundae) أو (repetundae). للمزيد راجع:

Mousourakis, G., ***A legal history of Rome,*** **pp, 78, 223.**

([54]) Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman Public Rhetoric', pp, 96-97; Chroust, A., & Murphy, J. R., 'Lex Acilia and the Rise of Trial by Jury in the Roman World', 24 ***Notre Dame Law. Review,*** **1 (1948), pp, 1-2.; Harries, J.,** ***Law and Crime in the Roman World,*** **p, 61.**

وأنظر أيضًا: سيد أحمد علي الناصري, المرجع السابق, ص ١٩٥.

لم يقتصر عمل المحاكم الدائمة في روما في العصر الجمهوري على جريمة ابتزاز الحكام لسكان الولايات فقط, بل امتد نشاطها إلى جرائم أخرى اقترفها الحكام داخل روما, كالجرائم العسكرية, وجريمة الخيانة, والاختلاس, والرشوة, والعنف السياسي. للمزيد انظر:

Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman Public Rhetoric', p, 97.

([55]) Velleius Paterculus, ***Historia Romana,*** **II. 13. 2, 32.3; Chroust, A., & Murphy, J. R., 'Lex Acilia and the Rise of Trial by Jury in the Roman World', p, 8; Magie, D.,** ***Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ,*** **pp, 175, 251; Harries, J.,** ***Law and Crime in the Roman World,*** **P, 17; Robinson, O. F.,** ***Penal Practice and Penal Policy in Ancient Rome,*** **pp, 31-32; Mousourakis, G.,** ***A legal history of Rome,*** **p, 79.**

([56]) Lintott, A., ***The Constitution of the Roman Republic,*** **p, 159.**

([57]) Velleius Paterculus, ***Historia Romana,*** **II.13. 2; Dio Cassius, XXVIII, 97. 1.**

وانظر أيضًا: سيد أحمد علي الناصري, تاريخ الرومان من القرية إلى الإمبراطورية, ص ص ٢٢٦, ٢٥٥.

كان تصويت هيئة المحلفين في المحاكم الدائمة يتم في باديء الأمر علانية, لكن منذ صدور قانون "كاسيا" (lex Cassia) سنة ١٣٧ ق.م, فإن التصويت أصبح سري, حيث تم إعطاء لوحًا صغيرًا (per tabellas) لكل محلف على أحد وجهيه حرف (A) اختصارًا لكلمة (absolvo) بمعنى أبرأ, وعلى الوجه الأخر حرف (C) اختصارًا لكلمة (condemno) بمعنى أدين, قام المحلف بمسح إحدى الوجهين, ووضع اللوح في جرة (sitella), وكان للمحلفين خيار ثالث هو (NL) بمعنى غير متأكد, تم اختيار هذا الخيار عند عدم أمكانية إصدار الحكم. تم تحديد الحكم في المحكمة بأغلبية أصوات هيئة المحلفين, فإذا كانت أغلبية الألواح من الحرف (C), فإنه تم إعلان إدانة المتهم من خلال القاضي الذي ترأس المحكمة, أما إذا كانت أغلبية الألواح من الحرف (A) أو أن هناك تساوى في عدد الأصوات, تم إعلان براءة المتهم, أما إذا صوت أغلبية المحلفين بالخيار الثالث (NL), فإن قاضي المحكمة أعلن عن ضرورة إجراء تحقيق أكثر شمولًا في القضية, وحدد يومًا لجلسة استماع جديدة (ampliatio). للمزيد انظر:

Mousourakis, G., ***A legal history of Rome,*** **p, 81.**

(58) Dillon, M. & Garland, L., ***Ancient Rome from the Early Republic to the assassination of Julius Caesar,*** **(OXFORD, 2005), pp, 487.**

(٥٩) بوبليوس روتيليوس روفوس(١٥٨– ٧٨ ق.م), سياسي وجندي وخطيب ومؤرخ روماني, ينتمي إلى عشيرة روتيليا (Rutilia), كان العم الأكبر ليوليوس قيصر, خدم مع ميتيللوس (Metellus) في نوميديا (Numidia), تولى القنصلية سنة ١٠٥ ق.م, كان مهتمًا بإعادة تنظيم الجيوش الرومانية وإصلاح نظام التدريب العسكري, وعمل على ضبط وتحسين الانضباط في الجيش الروماني, ساعد سكايفولا (Scaevola) في إعادة تنظيم آسيا, . للمزيد انظر:

Velleius Paterculus, ***The Roman history : from Romulus and the foundation of Rome to the reign of the Emperor Tiberius,*** **(Cambridge, 2011), p, 27**

(60) Cicero, ***Oratio pro Fonteio,*** **38; Velleius Paterculus,** ***Historia Romana,*** **II. 13. 2; Dio Cassius XXVIII,97. 1; Plutarchus,** ***Caius Marius,*** **28. 5; Bates, R. L., 'Rex in Senatu: A Political Biography of M. Aemilius Scaurus',** ***Proceedings of the American Philosophical Society,*** **Vol. 130, No. 3 (1986),P, 273; Mommsen, T.,** ***The History of Rome,*** **p, 219; Magie, D.,** ***Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ,*** **p, 175.**

(61) Dio Cassius XXVIII. 97. 1; Mommsen, T., ***The History of Rome,*** **p, 219; Kelly, G. P.,** ***A history of Exile in the Roman Republic,*** **p, 150.**

كان جايوس ماريوس (Gaius Marius) متورطًا في الدعوى الكيدية ضد روفوس, لأن رجل حسن السمعة ويتمتع بالنزاهة والكفاءة مثل روفوس لابد وأن يكون مصدر إزعاج له. للمزيد انظر:

Dio Cassius XXVIII. 97. 3; Plutarchus, *Caius Marius*, 28. 5; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, p, 175.

(٦٢) في بادئ الأمر ترأس المحاكم الدائمة برايتور الأجانب (praetor peregrinus) لأن معظم المدعين كانوا من الأجانب, وكانت معه هيئة من المحلفين من أعضاء طبقة السناتو, وكان هناك ستة براترة كل برايتور ترأس محكمة من المحاكم الدائمة, وبسبب تزايد عدد القضايا وإنشاء محاكم دائمة جديدة زاد عدد البراترة إلى ثمانية. للمزيد راجع:

Bauman, R. A., *Crime and punishment in ancient Rome*, p, 21; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 77; Seager, R., 'Maiestas in the Late Republic: Some Observations', P, 144-145, 150; Jones, A. H. M., The criminal courts of the Roman Republic and Principate, (Oxford, 1972), pp. 48-49; Richardson, J. S., 'The Purpose of the Lex Calpurnia de Repetundis', *The Journal of Roman Studies*, 1987, Vol. 77 (1987), p, 1; Brennan, T. C., *The Praetorship in the Roman Republic*, (Oxford, 2000), p, 218, 235-236; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 230.

(63) Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 21; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, p, 175.

(64) Dio Cassius, XXVIII. 97. 2; Mommsen, T., *The History of Rome*, p, 219; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, p, 175.

(65) Cicero, *Oratio pro C.Rabirio Postumo*, 27; *de Re Publica*, I. 13 Dio Cassius XXVIII. 97. 3 ; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, pp, 175, 1112.

كان النفي في روما في العصر الجمهوري وسيلة للهروب من عقوبة الإعدام, حيث كان من حق المواطنين المتوقع إدانتهم بعقوبة الإعدام الذهاب إلى المنفى, وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها النهائي في القضية. للمزيد انظر:

Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 81.

(66) Cicero, *Oratio pro C.Rabirio Postumo*, 27.

(67) Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 21; Bates, R. L., 'Rex in Senatu: A Political Biography of M. Aemilius Scaurus', *Proceedings of the American Philosophical Society*, 130 (1986), P, 273.

عند نهاية العصر الجمهوري تزايدت وتيرة العنف في المجتمع الروماني, حيث ارتبط هذا العنف في معظم الأحيان بعملية سن القوانين والانتخابات والمحاكمات الجنائية التي تم اجرائها في السوق العامة. للمزيد انظر:

Cicero, Oratio pro Rege Deiotaro, 5-6; Nippel, W., Public order in ancient Rome, (Cambridge, 1995), p, 49.

([68]) Dio Cassius XXVIII. 97. 4; Plutarchus, *Caius Marius*, 28.5; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, P, 175; Keaveney, A., *Sulla: The Last Republican*, (London, 2005), p, 106.

يذكر ديو كاسيوس أن أحوال روفوس في المنفى قد تحولت للأفضل, فلم تتعرض سمعته ولا ثروته للسوء, حيث تلقي العديد من الهدايا من موكيوس, بالإضافة إلى تلقيه هدايا من عدد كبير من الشعوب والملوك الذين تعاملوا معه في وقت سابق, حتى أن ثروته أصبحت أكثر بكثير من ثروته الأصلية قبل نفيه من روما. للمزيد انظر:

Dio Cassius XXVIII. 97. 4.

([69]) Velleius Paterculus, *Historia Romana*, II. 13. 2; Dillon, M. & Garland, L., Ancient Rome from the Early Republic to the Assassination of Julius Caesar, (London, 2005), 487.

([70]) Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 2; Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 21.

([71]) Velleius Paterculus, *Historia Romana*, II. 13. 2; Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 21.

([72]) Velleius Paterculus, *Historia Romana*, II. 32. 3; Magie, D., *Roman Rule in Asia Minor to the End of the Third Century After Christ*, p, 251; Eckert, A., & Thein, A., *Sulla politics and Reception*, (Boston, 2019), p, 8; Ward, A. M. & Heichelheim, F. M.& Yeo, C. A., *A history of the Roman people*, (New York, 2014), p, 181; Riggsby, A., *Criminal Defense and the Conceptualization of Crime in Cicero's Orations*, Ph. D. diss., (university of California, 1993), p, 247; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 230; Hoy, L. P., *Political Influence in Roman Prosecutions 78 B.C. to 60 B.C with a listing of the trials*, Ph. D. diss., (Pennsylvania, 1952), pp, 2, 9.

([73]) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 8; Richardson, J. S., The Purpose of the Lex Calpurnia de Repetundis, *The Journal of Roman Studies*, Vol. 77 (1987), 1;

كان ترابنة الخزانة على الارجح فئة من فئات طبقة الفرسان, للمزيد انظر:

Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, pp, 230-231.

(74) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 231.
(75) Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 19. 28-29; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 230.
(76) Cicero, *Orationes Verrinae*, I. 16, 30; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 232.
(77) *Corpus Inscriptionum Latinarum*. I. 583. 20.
(78) Cicero, *Oratio pro L.Murena*, 20.42; *Orationes Verrinae*, I. 30.
(79) Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 64-65, 71-72, 75,78-79, 98, 103, 129; *Orationes Verrinae*, I.5, 38; II. 39, 79; *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 61, 107; Plutarchus, *Cicero*, 17. 3.
(80) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 232.
(81) Cicero, *Orationes Verrinae*, I.38-39.
(82) Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 66-68.

كان بعض الوسطاء الذين يقومون بمهمة تقديم الرشوة إلى هيئة محلفين المحاكم الدائمة, يستولون على الرشوة بدلًا من تسليمها لباقي هيئة المحلفين, حدث ذلك سنة ٧٦ ق.م عندما استولى "ستالينوس" على الرشوة التي قدمها له المتهم "سافينوس" (Safinius). للمزيد انظر:

Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 66, 99.

(83) Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 69.

بلغ استخفاف بعض دافعي الرشوة بهيئة المحلفين, أن أحد المتورطين في مؤامرة "كاتيلينا" المدعو "كورنيليوس لينتولوس" (Cornelius Lentulus), قام برشوة بعض المحلفين, وتمت تبرئته بفارق صوتين فقط, قال أن ما قدمه للمحلف الثاني كان بمثابة إهدار للمال, لأنه كان يكفي إذا تمت تبرئته بصوت واحد فقط. للمزيد:

Plutarchus, *Cicero*, 17.3.

(84) Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 1, 7-8.

كانت هناك محاكمات متبادلة بين "كلوينتيوس" من ناحية وزوج أمة أوبيانيكوس من ناحية أخرى, تمت المحاكمة الأولى سنة ٧٤ ق.م حيث تم اتهام أوبيانيكوس بمحاولة تسميم كلوينتيوس, انتهت هذه المحاكمة بإدانة أوبيانيكوس الذي ذهب إلى المنفى. أما المحاكمة الثانية تمت سنة ٦٦ ق.م حيث قامت ساسيا أم كلوينتيوس بتحريض ابن زوجها أوبيانيكوس على اتهام كلوينتيوس بقتل أوبيانيكوس. للمزيد انظر:

Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 5, 7.

(85) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 9; *Orationes Verrinae*, I.40-45, 49.

كانت عاقبة تلقي المحلفين للرشوة تطاردهم في مستقبلهم, حيث قام الرقيب لوكيوس جيلليوس (Lucius Gellius) سنة ٧٠ ق.م بطرد "بوبليوس بوبيليوس" (Publius Popillius) من عضوية مجلس السناتو, بسبب تلقية رشوة من "كلوينتيوس" من أجل إدانة "أوبيانيكوس" سنة ٧٤ ق.م. للمزيد انظر:

Cicero, *Oratio pro Cluentio*, 130-133.

([86]) *Digesta*, III.1.4.

([87]) *Digesta*, III.1.4.

([88]) Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 18-20.

([89]) Cicero, *Oratio pro P.Quinctio*, 65.

([90]) Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 20.

" Defenderunt Scaurum sex patroni, cum ad id tempus raro quisquam pluribus quam quattuor uteretur: at post bella civilia ante legem luliam ad duodenos patronos est perventum."

من وجهة نظر "شيشرون" كان الدفاع في المحكمة عن المظلومين, وحماية حقوقهم القانونية ورفع الظلم عنهم من أكثر أعمال الخير التي تجلب الشعبية للفرد في المجتمع, خاصَة إذا كان الدفاع عن المتهم دون مقابل. للمزيد انظر:

Cicero, *de Officiis*, II. 65.

([91]) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 55.

([92]) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 6, 58.

([93]) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 58-61.

([٩٤]) ماركوس إيميليوس سكاوروس" هو ابن "إيميليوس سكاوروس" زعيم مجلس السناتو, بعد وفاة والده تزوجت والدته من "سوللا", وعندما انتصر سوللا على خصومة قدم مكافآت كبيرة لأنصاره, إلا أنه رفض الحصول على أي مكافأة أو هدية, ولم يقوم بشراء أيًا من الممتلكات التي تم بيعها في المزادات, تولي الايديلية سنة ٥٨ ق.م, والبرايتورية سنة ٥٦ ق.م, ثم حكم مقاطعة سردينيا سنة ٥٥ ق.م, التي عاد منها إلى روما ٢٩ يونيو سنة ٥٤ ق.م, للترشح لمنصب القنصل, لكن أهل سردينيا اتهموه بالابتزاز أمام محكمة الابتزاز التي ترأسها البرايتور ماركوس كاتو. للمزيد انظر:

Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 18.

يذكر "شيشرون" في دفاعه عن "سكاوروس" إنه لم تكن هناك أي شكوى من أهالى سردينيا ضد سكاوروس, ولم يكن "سكاوروس" مكروهًا في سردينيا, وبذلك فإنه يشير إلى دور بعض أعضاء طبقة الفرسان في التحريض على الادعاء الكيدي ضد "سكاوروس". للمزيد انظر:

Cicero, *Oratio pro M.Scauro*, 28.

بدأت محاكمة "سكاوروس" في يوم ٦ يوليو سنة ٥٤ ق.م, وفي اليوم التالي انضم إلى تقديم هذه الدعوى الكيدية ثلاثة مدعين مساعدين أو إضافيين هم: "ماركوس باكوفيوس كلاوديوس" (M. Pacuvius Claudius) و"كوينتوس باكوفيوس كلاوديوس" (Q. Pacuvius Claudius) و"لوكيوس ماريوس" (L. Marius). للمزيد انظر:

Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 19.

(95) Cicero, *Epistulae ad Quintum Fratrem*, II. 15; Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 20.

ومن خلال ماورد عند "اسكونيوس" (Asconius) يتضح لنا أن عدد هيئة محلفين محكمة الابتزاز التي حاكمت "سكاوروس" بلغ سبعون محلفًا, وأن نتيجة تصويتهم السري كانت كالتالي: من بين اثنين وعشرين محلفًا من أعضاء طبقة السناتو, صوت ثمانية عشر عضوًا على براءته, وصوت أربعة على إدانته, ومن بين ثلاثة وعشرين محلفًا من أعضاء طبقة الفرسان, صوت واحد وعشرون على براءته وصوت اثنان على إدانته, ومن بين خمسة وعشرين محلفًا من ترابنة الخزانة صوت ثلاث وعشرون على براءته واثنان على إدانته. للمزيد انظر:

Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 28; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 109.

(96) *Digesta*. XLVIII. 16.1.2; Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 55.

ينسب هذا القانون إلى "ريميوس" (Remmius) تربيون العامة سنة ٩١ ق.م, الذي تقدم بمشروع هذا القانون, الذي عرف فيما بعد بقانون ريميا الخاص بالادعاء الكيدي (lex Remmia de calumniatoribus). للمزيد انظر:

Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 122;

(97) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus, p, 122; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 317..

(98) Seager, R., 'Maiestas in the Late Republic', p,150.

(99) *Digesta*, XLVIII. 2. 7; Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 71; *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 55.

.Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 7.

(100) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 71. Mousourakis, G., *A Legal history of Rome*, p, 21.

حرص المدعي كل الحرص على إقناع هيئة محلفين المحكمة بحقيقة دعوته القضائية, لأن فشله في تحقيق ذلك الأمر, كان يعني خسارته للدعوى, والنظر إليه باستخفاف وباحتقار من قبل هيئة

محلفين المحكمة, لتقديمه دعوى كيدية لا أساس لها من الصحة, فضلًا عن الأثر النفسي السلبي الذي سيتعرض له المدعي عندما تنتهي المحاكمة ببراءة المدعى عليه. للمزيد انظر:

Alexander, M. C., ***The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era,*** **p, 2.**

([101]) ***Digesta,*** **XLVIII. 16. 1. 13; Cicero,** ***Oratio pro Sex.Roscio Amerino,*** **54,55, 80, 93, 104;** ***Orationes Verrinae,*** **II.5.108;** ***Oratio pro Balbo,*** **20;** ***Oratio de Domo Sua,*** **49; Lehne-Gstreinthaler, C., 'Jurists in the Shadows': The Everyday Business of the Jurists of Cicero's Time', in:** ***Cicero's Law Rethinking Roman Law of the Late Republic,*** **Edited by, Paul J. du Plessis, Part: 2. Chapter, 6, 88-99, (Edinburgh University Press, 2016), p, 90; Berger, A.,** ***Encyclopedia Dictionary of Roman Law,*** **S. V. Delatores, p, 429.**

من بين الدعاوي الكيدية التي قام بها مدعون محترفون الدعوى الكيدية ضد ماركوس إيميليوس سكاوروس" (M. Aemilius Scaurus), سنة ٥٤ ق.م, الذي تم اتهامه بجريمة ابتزاز سكان ولاية سردينيا, قام بدور المدعي ضده مدعي محترف يدعي "بوبيليوس فاليريوس تريباريوس" (P. Valerius Triarius), بتحريض من رجال أعمال طبقة الفرسان. للمزيد انظر:

Cicero, ***Oratio pro M.Scauro,*** **35;** ***Epistulae ad Atticum,*** **IV. 16. 6;** **Asconius,** ***Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro,*** **18;** **Brennan, T. C.,** ***The Praetorship in the Roman Republic,*** **pp, 417, 497.**

([102]) ***Digesta.*** **XLVIII. 11. 6.2; Oost, S. I., "The Date of the Lex Iulia De Repetundis."** ***The American Journal of Philology,*** **Vol. 77, no. 1, (1956), pp. 26-27.**

([103]) ***Digesta,*** **XLVIII.16.1.3; Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 123.**

([104]) ***Digesta,*** **XLVIII.16.1.3; Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 123.**

([105]) ***Digesta.*** **XLVIII. 16.1.4; Mousourakis, G.,** ***The Historical and Institutional Context of Roman Law,*** **p, 231.**

أحيانًا كان المدعى عرضة للوقوع في جريمة الادعاء الكيدي حتى وإن كانت الدعوى التي تقديم بها دعوى غير كيدية, حدث ذلك في حالة بدء المحاكمة وتغيب المدعي عن الحضور إلى المحكمة بدون سبب مقنع, حيث يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يدين المدعي الغائب بجريمة الادعاء الكيدي. للمزيد انظر:

Digesta. **XLVIII. 1.10.**

(106) Gaius, *Institutiones*, IV.179; Greenidge, A. H. J., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p, 468; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law,*, S.V. Iudicium calumniate, p, 521.

(107) Gaius, *Institutiones*, IV. 178-179.

(108) *Digesta*, III.6; L.16.233.

(109) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 129.

عندما تمت براءة "سكاوروس" من جريمة الابتزاز قام البرايتور "ماركوس كاتو" (M. Cato), الذي ترأس محكمة الابتزاز, بتقديم المدعين الأربعة إلى المحاكمة بتهمة الادعاء الكيدي أمام هيئة المحلفين التي برأت "سكاوروس", لأن الحكم وإجراءات المحاكمة أظهروا أن الدعوى التي تقدموا بها لا أساس لها من الصحة. للمزيد انظر:

Greenidge, A., *The Legal Procedure of Cicero's Time*, p.469.

عندما ماطل "كاتو" في تقديم المدعين للمحاكمة, قام "شيشرون" بمطالبته بمثول المدعين أمام هيئة محلفين المحكمة, وقام بحشد عدد كبير من أنصار "سكاوروس" هددوا المدعين, وعلى أثر ذلك أذعن " كاتو" لمطلب شيشرون, وفي اليوم التالي اقترح على هيئة المحلفين إحتمالية أن يكون الادعاء كيدي, وتم التحقيق مع المدعين لمعرفة حقيقة الدعوى التي تقدموا بها ضد سكاوروس, ومن المدهش أن المدعي الرئيس "تريباريوس" لم توجه إليه تهمة الادعاء الكيدي, بينما الأخوين "ماركوس باكوفيوس كلاوديوس", و"كوينتوس باكوفيوس كلاوديوس" صوت عشرة من محلفين المحكمة على إدانتهم, أما "لوكيوس ماريوس" فقد صوت ثلاثة على إدانته, وبالتالي فإن النتيجة النهائية لتصويت هيئة المحلفين برأت المدعين الثلاثة من تهمة الادعاء الكيدي. للمزيد انظر:

Asconius, *Commentaries on Speeches of Cicero, Pro M. Scauro*, 29.

إن تبرئة المدعين من تهمة الادعاء الكيدي ضد "سكاوروس", تثير التساؤل حول كيفية قيام هيئة المحلفين بتبرئة المدعى عليه من تهمة الابتزاز, ثم تبرئة المدعين أيضًا من تهمة الادعاء الكيدي ضدهم, رغم أن هيئة المحلفين التي نظرت الدعوتين كما هي لم تتغير, يبدو أن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أن تبرئة "سكاوروس" من دعوى الابتزاز الكيدية قد تمت تحت وطأة الضغط الشعبي لأنصار "سكاوروس" على هيئة محلفين المحكمة, بينما تمت تبرئة المدعين من تهمة الادعاء الكيدي, بسبب الانتماء الطبقي لتشكيل هيئة محلفين محكمة الابتزاز, التي سيطرت على أغلبيتها طبقة الفرسان في هذا الوقت. للمزيد انظر:

Brennan, T. C., *The Praetorship in the Roman Republic*, p, 497.

(110) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', P, 129.

(111) Chroust, A., & Murphy, J. R., 'Lex Acilia and the Rise of Trial by Jury in the Roman World', p. 14.
(112) Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, p, 212.
(113) Rosillo-López, C., *La corruption à la fin de la république romaine II^e^ -I^er^ s. av. J.-C.: aspects politiques et financiers*, (Stuttgart, 2010), PP. 215-216.
(114) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 130.
(115) Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 57.
" Alii vestrum anseres sunt qui tantum modo clamant, nocere non possunt, alii canes qui et latrare et mordere possunt. cibaria vobis praeberi videmus; vos autem maxime debetis in eos impetum facere qui merentur. hoc populo gratissimum est. deinde, si voletis, etiam tum cum veri simile erit aliquem commisisse, in suspicione latratote; id quoque concedi potest. sin autem sic agetis ut arguatis aliquem patrem occidisse neque dicere possitis aut qua re aut quo modo, ac tantum modo sine suspicione latrabitis, crura quidem vobis nemo suffringet, sed, si ego hos bene novi, litteram illam cui vos usque eo inimici estis ut etiam Kal. omnis oderitis ita vehementer ad caput adfigent ut postea neminem alium nisi fortunas vestras accusare possitis."
(116) *Digesta*, XLVIII. 16.1.2
"Calumniatoribus poena lege remmia irrogatur."
(117) Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 131.
تم وشم حرف (K) على جبهة المدان, وتم اختيار هذا الحرف بالتحديد, لأنه الحرف الأول في التهجئة الأصلية لكلمة (Calumnia) وكلمة (calumniator), وهو أيضًا الحرف الأول من التهجئة الأصلية لكلمة (Calendae) أي غرة الشهر, حيث كان من المعتاد في غُرّة كل شهر تسديد الديون التي حان وقت استحقاق دفعها, وهي بذلك علامة تشكل العار للشخص الذي وشم بها. للمزيد انظر:
Cicero, *Oratio pro Sex.Roscio Amerino*, 57; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law,*, S.V. Calumnia, p, 378.
(118) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 317; Camiñas, J. G., 'Le crimen calumniae dans la Lex Remnia de calumniatoribus', p, 131.
(119) *Digesta*, XXXIX. 4. 9. 5, XLVIII. 11. 7. 3.
(120) *Digesta*. XLVIII. 11. 6. 2, 11. 9; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law,*, S.V. Calumnia, p, 378.

([121]) Gaius, *Institutiones*, IV. 178; Chroust, A., & Murphy, J. R., 'Lex Acilia and the Rise of Trial by Jury in the Roman World', p. 14.
([122]) *Digesta*, XXII.5.13.
([123]) Cicero, *Oratio Divinatio in Q.Caecilium*, 71.
([124]) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 231; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, 73.
([125]) *Digesta*, XLVIII. 16.1.5.

The Malicious Lawsuit in Rome in The First Century B.C

Abstract:

This research deals with the subject of malicious claims in Rome in the first century BC, to define the malicious claim in language, terminology and in Roman law, the reasons for its emergence, legal measures to reduce it, the effectiveness of these measures in limiting its spread, criminalizing malicious claim, and proving the crime of malicious claim. And the penalties imposed by Roman law on those convicted of the crime of malicious prosecution, and the reasons for amnesty for those convicted of the crime of malicious prosecution.

keywords: Claim - Malicious - Rome -defendant- Crime.